

التَّقْرِيرُ السَّنَوِيُّ

الخامس والستون
السنة المالية

2021



مُصَوِّرٌ لِّبَنِي الْمُرَكِّي

التَّقْرِيرُ السَّنَوِيُّ

الخامس والستون

السنة المالية

2021



- حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2021
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسمح الإقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
- تُوجّه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

بريد مصور (فاكس): + (218) 21 - 4441488

هاتف: + (218) 21-3333591 / 9

الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

السويفت: CBLJLYLXXXX

الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : + (218) 61 - 9091161 / 8

بريد مصور (فاكس) : + (218) 61 - 9091169

فرع سرت :

هاتف : + (218) 54 - 63750 / 4

بريد مصور (فاكس): + (218) 54 - 5265142

فرع سبها :

هاتف : + (218) 71- 627771 / 3

بريد مصور (فاكس) : + (218) 71 - 621800

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : + (218) 21- 4773901

بريد مصور (فاكس) : + (218) 21 - 4773903

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.ly

المحتويات

1	تقديم
---	-------------

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

5	التطورات الاقتصادية الدولية
9	● البطالة
10	● التضخم
11	● التجارة العالمية
12	● أسعار الصرف
13	● التطورات النفطية الدولية
13	- أسعار النفط
14	- العرض
15	- الطلب
17	● التطورات الاقتصادية العربية

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

20	● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
20	● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
25	● الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم
28	● التطورات النفطية المحلية

ثانياً: المالية العامة

32	● المالية العامة لعام 2021
33	- الموقف التنفيذي للترتيبات المالية للسنة المالية 2021
33	- الإيرادات
34	- النفقات
34	- المصروفات

ثالثاً: القطاع الخارجي

- 37.....● ميزان المدفوعات
- 38.....- الحساب الجاري
- 39.....- الميزان التجاري
- 41.....-العمليات غير المنظورة
- 41.....- الحساب الرأسمالي والمالي
- 42.....- الميزان الكلي
- 44.....● التجارة الخارجية

رابعاً: التطورات النقدية

- 55.....● التطورات النقدية
- 55.....- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها
- 57.....- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه
- 57.....- مقاصة الصكوك
- 59.....- سعر صرف الدينار الليبي
- 62.....● مصرف ليبيا المركزي
- 62.....- جانب الأصول
- 64.....- جانب الخصوم
- 67.....● أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي
- 72.....● المصارف التجارية
- 75.....- جانب الأصول
- 78.....- جانب الخصوم
- 81.....● المصرف الليبي الخارجي
- 87.....● الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية

تقديم

يوفر التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، تحليلًا لأهم التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي، وقاعدة من البيانات والمعلومات للمؤسسات الاعتبارية والمهتمين بالشؤون الاقتصادية. حيث تناول التقرير السنوي الخامس والستون، أهم التطورات الاقتصادية والمالية على الصعيدين المحلي والدولي لعام 2021، حيث استعرض الجزء الأول التطورات الاقتصادية والمالية الدولية، فيما استعرض الجزء الثاني التطورات الاقتصادية والمالية المحلية.

هذا ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 نمواً نسبته 5.9% بعد انكماش وصلت نسبته لـ 3.1% خلال عام 2020، فيما شهدت اقتصادات البلدان المتقدمة خلال العام موضوع التقرير انتعاشاً حقق نمواً نسبته 5.2% بدل الانكماش الذي تعرضت له هذه الاقتصادات خلال عام 2020 والذي وصل إلى 4.5%. هذا وقد شهدت اقتصادات البلدان النامية هي الأخرى نمواً نسبته 6.4% بدل انكماش وصل 2.1% خلال عام 2020 .

على المستوى المحلي، شهدت ليبيا أحداثاً اقتصادية متباينة خلال العام 2021، فمن بداية متفائلة إلى نهاية غير سارة، بفعل انسداد الأوضاع السياسية وضبابية المستقبل الاقتصادي. وفي ظل متابعة مصرف ليبيا المركزي لتطور مؤشرات الاقتصاد الوطني وما آل إليه الوضع الاقتصادي بعد سلسلة من الإجراءات والسياسات النقدية، وعلى رأسها سياسة سعر الصرف، عمد المصرف خلال عام 2021 إلى تعديل قيمة الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، لتصبح 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، أي ما يعادل 4.48 دينار ليبي مقابل الدولار الأمريكي، بحيث يسري هذا التعديل على كافة استعمالات النقد الأجنبي الحكومية والتجارية والشخصية، وإلغاء التعامل بسعرين للصرف الذي كان سارياً منذ عام 2018. وذلك بهدف تقليل فجوة سعر الصرف، وهو ما تحقق بشكل نسبي، إذ تراجع حجم تداول العملة خارج المصارف بنحو 7 مليارات دينار.

هذا، فقد حقق الإنتاج النفطي انتعاشاً خلال العام 2021، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط 1.2 مليون برميل يومياً، وبلغ معدل التضخم في ليبيا 2.8% خلال العام، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 275.7 نقطة مقابل 268.2 نقطة خلال الفترة ذاتها من العام 2020، أي بزيادة بلغت 7.5 نقطة على أساس سنوي، فيما جاءت أعلى نسبة في قطاعات النقل والمواد الغذائية والأثاث، والأجهزة المنزلية، والاتصالات، والصحة.

وفيما يتعلق بالميزانية العامة: فقد حققت الميزانية العامة لعام 2021 فائضاً بلغ 19.5 مليار دينار، حيث بلغت الإيرادات 105.6 مليار دينار، شكلت منها الإيرادات النفطية ما نسبته 97% لتصل نحو 103.4 مليار دينار. فيما بلغ إجمالي النفقات العامة نحو 86.1 مليار دينار، استحوذ بند المرتبات وما في حكمها على ما نسبته 38.4% من إجمالي النفقات بواقع 33.1 مليار دينار. ويعود التحسن الملحوظ في الميزانية العامة إلى إجراءات تعديل سعر صرف الدينار الليبي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والمصحوب بارتفاع معدلات الإنتاج.

على صعيد القطاع المصرفي، أظهر المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي خلال عام 2021، (عدا الحسابات النظامية) ارتفاعاً بلغ 285.7 مليار دينار، ليصل إلى نحو 484.9 مليار دينار مقابل 199.3 مليار دينار في نهاية عام 2020. هذا وقد تركّز هذا الارتفاع للمركز المالي للمصرف في أصول العمليات المصرفية التي بلغت 450.3 مليار دينار مقابل 158.5 مليار دينار خلال عام 2020، مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغ 291.9 مليار دينار وما نسبته 92.9%. فيما سجلت أصول إصدار العملة انخفاضاً بلغ 6.3 مليار دينار لتصل نحو 34.6 مليار دينار بعد أن بلغت خلال عام 2020 نحو 40.9 مليار دينار.

فيما أظهرت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية خلال عام 2021، ارتفاعاً بلغ نحو 26.9 مليار دينار لتصل 181.6 مليار دينار مقابل 154.7 مليار دينار خلال عام 2020، وبلغت القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية نحو 19.6 مليار دينار مقابل نحو 17.0 مليار دينار، مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغ 2.6 مليار دينار وما نسبته 15.5%، في حين سجلت ودائع العملاء انخفاضاً بلغ 10.1 مليار دينار وما نسبته 9.9% لتصل نحو 92.1 مليار دينار مقابل 102.2 مليار دينار للفترة ذاتها.

وإذ يقدم مصرف ليبيا المركزي هذا التقرير فإنه يتوجه بالشكر والامتنان إلى كافة المؤسسات، على مجهوداتها وتعاونها المثمر في توفير البيانات وتذليل كافة العراقيل لتنفيذ السياسات والإجراءات التي عمد المصرف إلى تنفيذها خلال العام موضوع التقرير، والتي مكّنت المصرف من تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية وعلى رأسها أهداف سياسة سعر الصرف.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية
والعربية

أولاً: التطورات الاقتصادية الدولية

في وقت تشهد فيه الجائحة موجة عدوى جديدة، لا يزال التعافي الاقتصادي العالمي جارياً، ويبدو أن التصدعات التي أحدثها مرض كورونا المُستجد ستستمر لفترة أطول، فمن المُتوقع أن تترك مظاهر التباعد قصيرة الأجل بصمات دائمة على الأداء الاقتصادي متوسط الأجل. ويمثل توفر اللقاحات والدعم المُبكر الذي تقدمه الحكومات المحركين الأساسيين وراء أداء الاقتصاد.

وقد حقق الاقتصاد العالمي نمواً بلغت نسبته 5.9% خلال عام 2021، بينما تُشير التوقعات إلى تحقيق نمو يتراوح بين 4.0 إلى 6.0% خلال 2022، الرغم حالة عدم اليقين التي شهدتها دول العالم بشأن مدى السرعة التي يمكن بها التغلب على الجائحة، نتيجة لسرعة انتشار سلالة "دلتا" ومخاطر ظهور سلالات متحورة جديدة.

وأصبح الاختيار بين بدائل السياسات وإجراءات الحد من انتشارها أكثر صعوبة. ورغم تغير توقعات نمو الاقتصاد العالمي منذ مطلع العام وحتى نهايته فإنها ظلت بمعدلات إيجابية. في الولايات المتحدة الأمريكية، أظهرت البيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.7% خلال عام 2021، في أقوى وتيرة نمو سنوية منذ عام 1984. رغم حالة الانكماش التي تعرض لها أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 3.4% في 2020، وذلك بسبب تأثيرات جائحة كورونا.

وحسب البيانات، نما الناتج المحلي الأمريكي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 6.9%، بعد نمو 2.3% في الربع الثالث من العام نفسه، وارتفعت الاستثمارات الثابتة بنسبة 1.3% في الربع الرابع، بعد انكماشها 0.9% خلال الربع الثالث من 2021. وسجل إنفاق المستهلكين نمواً بنسبة 3.3%، مقابل 2.0% خلال الربع الثالث، فيما تراجعت توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد الأمريكي إلى 4.0% في 2022، بدل 5.2% وفق توقعاته لشهر أكتوبر 2021.

وفي منطقة اليورو تشير البيانات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 0.3% الربع الرابع من العام 2021، مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه، كما أن الناتج المحلي نما بنسبة 2.3% في الربع الثالث 2021، و4.6% في الربع الرابع 2020، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي بنسبة 0.4% في الربع الأخير 2021، مقارنة بـ 2.2% للربع الثالث، و4.8% في الربع الأخير 2020.

ويعود تباطؤ النمو في منطقة اليورو في الربع الأخير من العام موضوع التقرير إلى التبعات التي خلفها متحور أوميكرون على الاقتصاد العالمي ككل.

وقد سجل اقتصاد منطقة اليورو نمواً بنسبة 5.2% خلال العام 2021، كما أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل التوظيف بنسبة 0.5% في منطقة اليورو في الربع الأخير 2021، مقارنة بالربع الثالث حيث ارتفع بـ 1.0% في منطقة اليورو.

كما سجل معدل التوظيف خلال عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 1.1% في منطقة اليورو 4.3%. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الصيني، فقد نما بنسبة 8.1% خلال عام 2021، مقارنة بنمو نسبته 2.3% في 2020، مدفوعاً بتحسين معدل الطلب الكلي المحلي والخارجي، وتسارع وتيرة التعافي من جائحة كورونا، بعد توقع نمو بنسبة 60% خلال عام 2021.

ويعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين في 2021، الأعلى منذ نحو 9 سنوات، في وقت تشهد فيه البلاد عودة تسجيل إصابات بفيروس كورونا، منذ الربع الأخير الماضي.

وخلال الربع الأخير من 2021، تباطأ نمو الاقتصاد الصيني إلى 4.0%، مقارنة مع 4.9% في الربع الثالث، و7.9% في الربع الثاني و18.3% للربع الأول خلال عام 2021. وبحسب البيانات فإن الاقتصاد الصيني يواجه ضغوطاً من عدة اتجاهات خلال الربع الأخير عام 2021، مرتبطة بعودة انكماش الطلب، وضغوط على سلاسل التوريد، وخفض التوقعات. وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصين 114.37 تريليون يوان أي ما يعادل (18 تريليون دولار أمريكي) عام 2021، كما أن الاستهلاك النهائي أسهم بنسبة 65.4% في توسع الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهم صافي الصادرات بنسبة 20.9%.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبعد مرور عامين تقريباً على نقشي جائحة فيروس كورونا، لا تزال مسارات التعافي الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعيفة ومتفاوتة.

ويتوقف أداء كل اقتصاد من الاقتصادات العشرين بالمنطقة على مدى تأثره بتقلبات أسعار النفط، إضافة إلى مدى نجاحه في إدارة هذه الجائحة واحتواء التداعيات الناجمة عنها، لذلك فإن التنبؤات بتحقيق المنطقة معدل نمو في المتوسط 2.8% في إجمالي ناتجها المحلي في 2021، وارتفاعه في العام التالي ليصل إلى 4.2% في حالة انحسار الجائحة، تخفي فروقاً فيما بين بلدانها.

وبالإضافة إلى حصلة الخسائر البشرية المأساوية التي تسببت فيها الأزمة الصحية العالمية في 2020/2021، فقد أظهرت الأزمة مدى توقف الأداء الاقتصادي على الجهود المبذولة للتصدي لهذه الجائحة.

وتُعد اقتصادات المنطقة ضمن بلدان العالم التي تدفع حالياً ثمن قصور استثماراتها لعشرات السنين في مجال الصحة العامة، والواقع أن معظم بلدان المنطقة واجهت هذه الجائحة وهي شديدة الثقة في قدراتها، وبدون استعداد كافٍ للتغلب عليها، كما ستؤثر معدلات التلقيح على تعافياها الاقتصادي.

ومرة أخرى، تبدو الآفاق المستقبلية متفاوتة، مع تقدم البلدان الأكثر ثراء في هذا الصدد. وبحلول ديسمبر، كانت الإمارات العربية المتحدة قد حققت أعلى نسبة تلقيح كامل بين سكانها في العالم وصلت 90.0%، بينما قامت اليمن بتلقيح 1.0% فقط من سكانها. ومن الضروري توزيع اللقاحات على نحو أكثر إنصافاً في أنحاء المنطقة؛ من أجل تحقيق التعافي.

وفي بعض أجزاء المنطقة، يؤدي عدم استقرار الأوضاع السياسية، وأوضاع الهشاشة والصراع إلى تفاقم التحديات التي تواجهها الحكومات في سعيها للتصدي للجائحة؛ ففي لبنان، كان للانهييار الاقتصادي تأثير مأساوي على المرافق العامة وسبل كسب العيش للسكان.

وفي اليمن وسوريا، ترافق استمرار الصراع المسلح مع تفشي الجائحة ليغوص الاثنان في أزمة أكثر عمقاً.

ويأتي التواضع في معدل التعافي الاقتصادي الذي تشهده المنطقة حالياً في أعقاب انكماش بنسبة 3.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، أي بزيادة قدرها 0.6 نقطة مئوية عن توقعاتنا في أبريل من ذلك العام.

وبشكل عام، تواجه المنطقة تعافياً ضعيفاً يشوبه قدر كبير من عدم اليقين، حيث تذهب التقديرات إلى أن التكلفة التراكمية للجائحة -من حيث خسائر إجمالي الناتج المحلي- ستبلغ نحو 200 مليار دولار بنهاية العام موضوع التقرير، ويتم حساب هذه التكلفة عن طريق المقارنة بين إجمالي الناتج المحلي للمنطقة وبين ما يمكن أن يكون عليه الحال في غياب الجائحة.

ويبعث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي -الذي يُعد غالبا مقياساً أكثر دقة لمستوى المعيشة- برسالة أكثر مدعاة للقلق، حيث أدت الزيادة المتوقعة بنسبة 1.1% في عام 2021، بعد هبوط بنسبة 5.4% في 2020، إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.3% عن مستواه في 2019.

كما أدى الاقتراض الكبير -الذي اضطرت إليه حكومات بلدان المنطقة لتمويل بنود الإنفاق الطارئ على الخدمات الصحة والرعاية الاجتماعية- إلى ارتفاع حجم الديون الحكومية بصورة كبيرة للغاية.

ومن المتوقع أن يتراجع متوسط نسبة الدين العام في بلدان المنطقة من 56.3% إلى 53.6%، في حين يتوقع أن تشهد بلدان المنطقة النامية المستوردة للنفط ارتفاع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 90.4% إلى 92.3% في عام 2021، مع بقاء عجوزات المالية العامة على ارتفاع.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

"نسب مئوية"

2021	2020	مجموعة الدول
5.9	-3.1	العالم:
5.0	-4.5	البلدان الصناعية:
5.6	-3.4	الولايات المتحدة الأمريكية
5.2	-6.4	دول منطقة اليورو
1.6	-4.5	اليابان
7.2	-9.4	المملكة المتحدة
4.7	-5.2	دول صناعية أخرى
6.5	-2.0	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (*):
6.5	-1.8	الدول الناشئة والنامية في أوروبا
7.2	-0.9	الدول الناشئة والنامية في آسيا
8.1	2.3	- الصين
4.2	-2.8	دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
2.9	-4.1	- المملكة العربية السعودية
6.8	-6.9	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
4.0	-1.7	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020
 * الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك

● البطالة:

لقد تحسن الأداء الاقتصادي للدول حول العالم، نتيجة للرفع التدريجي للقيود الاقتصادية والصحية التي كانت مفروضة جراء تفشي فيروس كوفيد-19، وعودة الأنشطة التجارية للعمل من جديد، وانعكس هذا التحسن إيجابياً على معدلات البطالة حول العالم؛ ففي الدول الصناعية انخفض معدل البطالة خلال عام 2021 ليصل إلى 5.6%، مقابل 6.6% عام 2020، وانخفضت أيضاً معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2021 لتصل إلى 5.4%، مقارنةً بمعدل وصل إلى 8.1% في عام 2020؛ حيث أفاد مكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل، ارتفاع إجمالي التوظيف خلال عام 2021 في قطاعات مختلفة، شملت قطاع الترفيه والضيافة، والخدمات المهنية والتجارية، والتصنيع، والبناء، والنقل والتخزين، في حين شهدت معدلات البطالة في المملكة المتحدة انخفاضاً طفيفاً عام 2021 لتصل إلى 4.5%، مقارنةً بمعدل بلغ 4.6% في عام 2020.

كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضاً وصل إلى 7.8% في عام 2021، مقابل 8.0% خلال عام 2020، ويعزى هذا الانخفاض إلى انتعاش الاقتصاد الأوروبي وتحسن في سوق العمل، منذ الربع الثاني 2021، بعد الانتكاسة الناجمة عن وباء كوفيد-19

أما بالنسبة لمصر وتونس فقد انخفضت معدلات البطالة فيهما خلال عام 2021 لتصل إلى 7.3% و 16.2% على التوالي.

جدول رقم (2): معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

2021	2020	مجموعة الدول
5.6	6.6	الدول الصناعية
5.4	8.1	الولايات المتحدة الأمريكية
7.8	8.0	دول منطقة اليورو
4.5	4.6	المملكة المتحدة
2.8	2.8	اليابان
3.6	3.6	ألمانيا
2021	2020	مجموعة الدول
7.3	8.3	مصر
16.2	17.4	تونس
14.8	15.5	أستراليا

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020

● التضخم:

شهدت معدلات التضخم العالمية ارتفاعاً في عام 2021 وذلك بسبب الرفع التدريجي للقيود المرتبطة بالأزمة الصحية، وعودة النشاط الاقتصادي للعمل من جديد بعد ارتفاع معدلات التحصين ضد فيروس كورونا وبداية انحسار الأزمة الصحية، فقد شهدت معدلات التضخم في الدول الصناعية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2021، لتصل إلى 3.1%، مقابل 0.7% في عام 2020.

هذا الارتفاع شمل أيضاً دول منطقة اليورو، ليصل إلى 2.6% في عام 2021، مقارنةً بمعدل بلغ 0.3% في عام 2020. كذلك الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في التضخم، مقارنةً بعام 2020، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

أما فيما يخص المملكة المتحدة، فقد كانت أسعار الغذاء والخدمات وتكاليف الطاقة المنزلية هي السبب الرئيس في ارتفاع التضخم. وارتفعت أيضاً معدلات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة لتصل إلى 5.9% في عام 2021، مقابل 5.2% في عام 2020، وجاء هذا الارتفاع كمحصلة للزيادة الحاصلة في معدلات التضخم في كل من الدول الناشئة والنامية في أوروبا، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ودول الشرق الأوسط وشمال آسيا الوسطى، حيث وصلت مستويات التضخم فيها إلى نسبة 9.6% و 9.8% و 12.8% على الترتيب في عام 2021، مقارنةً بنسب بلغت 5.4% و 6.4% و 10.4% في عام 2020.

جدول رقم (3): معدلات التضخم في العالم

"نسب مئوية"

2021	2020	مجموعة الدول
3.1	0.7	الدول الصناعية:
4.7	1.3	الولايات المتحدة الأمريكية
2.6	0.3	دول منطقة اليورو
-0.2	0.0	اليابان
2.6	0.9	المملكة المتحدة
5.9	5.2	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:
9.6	5.4	الدول الناشئة والنامية في أوروبا
2.2	3.2	الدول الناشئة والنامية في آسيا
9.8	6.4	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
12.8	10.4	دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
11.0	10.1	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020

● التجارة العالمية:

انتعشت معدلات نمو التجارة العالمية خلال عام 2021 لتصل إلى 10.6%، مقابل معدل انكماش بلغت نسبته 7.8% عام 2020.

ويرجع هذا الانتعاش إلى العودة القوية للنشاط الاقتصادي في معظم دول العالم بسبب الرفع التدريجي للقيود المرتبطة بفيروس كورونا، بعد أن ارتفعت معدلات التحصين ضد الفيروس في جميع أنحاء العالم.

وشهد كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية ارتفاعاً ملحوظاً؛ حيث وصل معدل نمو صادراتها في عام 2021 إلى 9.5%، مقابل معدل انكماش بلغ 8.9% في عام 2020، بينما ارتفعت وتيرة نمو واردات هذه المجموعة من الدول بمعدل بلغ 10.0% عام 2021، مقابل معدل انكماش بلغ 8.3% في عام 2020.

أما فيما يتعلق بالدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى، فقد شهد معدل نمو صادراتها ارتفاعاً ملحوظاً أيضاً، بمعدل بلغ 12.5% عام 2021، مقابل -4.9% عام 2020، بينما شهدت معدلات نمو وارداتها ارتفاعاً وصل إلى 11.7% عام 2021، مقابل -7.9% خلال عام 2021، بسبب تحسن الظروف الاقتصادية لدول هذه المجموعة، بعد تقييد هذه الدول بالإجراءات الاحترازية اللازمة لاحتواء انتشار كوفيد-19، حيث شهدت كل من الهند، روسيا انتعاشاً قوياً في النشاط التجاري.

جدول رقم (4): معدلات نمو التجارة العالمية

"نسب مئوية"

2021	2020	مجموعة الدول
10.6	7.8-	إجمالي التجارة العالمية
		الدول الصناعية:
9.5	8.9-	الصادرات
10.0	8.3-	الواردات
		الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:
12.5	4.9-	الصادرات
11.7	7.9-	الواردات

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2020

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2021 تطورات متباينة في فوائض وعجزات العديد من البلدان، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية من 125.5 مليار دولار عام 2020، ليصل إلى 435.2 مليار دولار عام 2021، وذلك كمحصلة لارتفاع فوائض الحساب الجاري لكل من دول منطقة اليورو، واليابان، ومجموعة الدول الصناعية الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض عجز الحساب الجاري للمملكة المتحدة.

أما على صعيد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فقد ارتفعت فوائض الحسابات الجارية الإجمالية فيها لتصل إلى 325.7 مليار دولار لعام 2021، مقارنةً بفائض بلغ 156.2 مليار دولار عام 2020، ويرجع السبب الرئيس إلى ارتفاع فوائض الحسابات الجارية لمعظم دول هذه المجموعة.

جدول رقم (5): الحسابات الجارية

"مليار دولار"

2021	2020	مجموعة الدول
435.5	125.5	الدول الصناعية:
846.4-	619.7-	الولايات المتحدة الأمريكية
337.6	209.5	دول منطقة اليورو
197.3	147.9	اليابان
46.9-	86.6-	المملكة المتحدة
582.9	379.8	دول صناعية أخرى
325.7	156.2	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:
66.1	1.9	الدول الناشئة والنامية في أوروبا
252.0	319.2	الدول الناشئة والنامية في آسيا
102.8-	15.5-	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
130.3	102.9-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
19.9-	46.5-	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2020

● أسعار الصرف:

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل بعض العملات الرئيسية خلال العام 2021، حيث ارتفع مقابل الين الياباني بنسبة بلغت 7.1%، ليصل سعر صرفه إلى 159.85 ين ياباني عام 2021، مقابل 149.26 ين ياباني للدولار الواحد في عام 2020. وكذلك ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة بلغت

3.0% ليصل إلى 0.9599 جنيه في عام 2021، بعد أن كان 0.9317 جنيهاً إسترلينياً للدولار الأمريكي في عام 2020، بينما انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 8.0% مقابل الإيوان الصيني في عام 2021 حيث سجل سعر 8.916 إيواناً لكل دولار بعد أن كان 9.6862 في عام 2020. وكذلك انخفض الدولار بنسبة 4.3% مقابل اليورو ليسجل سعر 0.8081 يورو لكل دولار في عام 2021 مقابل سعر 0.8447 في عام 2020. وانخفض أيضاً الدولار مقابل الفرنك السويسري حيث سجل سعر 0.7765 فرنكاً سويسرياً لكل دولار في عام 2021 مقابل 0.7803 فرنكاً للدولار في عام 2020، أي بانخفاض بلغت نسبته 0.5%.

جدول رقم (6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

"وحدات من العملة لكل دولار"

العملة	2020	2021
اليورو	0.8447	0.8081
الجنيه الإسترليني	0.9317	0.9599
الين الياباني	149.255	159.848
الفرنك السويسري	0.7803	0.7765
الإيوان الصيني	9.6862	8.9160

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

- أسعار النفط:

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية انتعاشاً ملحوظاً خلال عام 2021، حيث ارتفع متوسط سعر سلة الأوبك بنسبة 68.5%، أي بمقدار 28.35 دولار للبرميل، ليصل إلى 69.72 دولار للبرميل خلال عام 2021، مقابل 41.37 دولار للبرميل خلال عام 2020، وكان السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع تخفيف القيود المرتبطة بوباء كورونا نتيجة لزيادة معدلات التطعيم ضد فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم. وساهم أيضاً النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2021 في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكانت الزيادة في الكميات المطلوبة من الطلب النفط الخام أكبر من زيادة الكميات المعروضة في الأسواق العالمية؛ وذلك نتيجة لتباطؤ إنتاج النفط الخام إلى تخفيضات إنتاج

"أوبك +" والتي بدأت في أواخر عام 2020؛ حيث أعلنت أوبك ودول أخرى، مثل روسيا، في ديسمبر 2020 أنها ستستمر في وضع حدود لإنتاج النفط الخام طوال عام 2021 لدعم ارتفاع أسعار النفط الخام.

جدول رقم (7): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

"دولاراً للبرميل"

الفترة	2020	2021
الربع الأول	51.52	60.00
الربع الثاني	26.63	67.35
الربع الثالث	43.37	72.58
الربع الرابع	43.95	78.95
متوسط العام	41.37	69.72

المصدر: منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك)، قاعدة بيانات الأسعار

العرض والطلب من النفط الخام:

- أولاً: العرض:

ارتفع إجمالي العرض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال العام 2021 بمقدار 1.35 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 1.44%، ليصل إجمالي العرض العالمي إلى 95.10 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 93.75 مليون برميل خلال في عام 2020، وجاء هذا الارتفاع بدعم من إمدادات منظمة الأوبك من النفط الخام؛ حيث ارتفعت الصادرات النفطية لمجموعة دول المنظمة بنسبة 2.21%، أي بمقدار 0.68 مليون برميل يومياً، لتصل الكميات المصدرة من دول المنظمة خلال عام 2021 إلى 31.46 مليون برميل يومياً، مقابل كميات بلغت 30.78 مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة من العام الماضي. إلا أن هذه الزيادة لم تصل بإنتاج النفط الخام إلى مستويات الإنتاج المتلى لأعضاء المنظمة وذلك بسبب التزام الدول الأعضاء بالمنظمة -بالإضافة إلى بعض الدول من خارج المنظمة "أبرزها روسيا"- باتفاقية خفض الإنتاج والتي ستستمر في وضع حدود لإنتاج النفط الخام طوال عام 2021.

وقد ساهم أيضاً ارتفاع إنتاج كل من أمريكا الشمالية والجنوبية "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" في زيادة المعروض من النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث ارتفع الإنتاج بواقع 0.47 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 1.90%، ليصل إلى 25.17 مليون برميل يومياً خلال الفترة موضوع التقرير، مقابل 24.70 مليون برميل يومياً خلال الفترة نفسها من العام الماضي، ويرجع السبب في ذلك إلى العودة التدريجية للعديد من الحقول والمنصات النفطية للإنتاج بعد رفع القيود المرتبطة بوباء كورونا.

جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	29.12	29.46	0.34	1.17
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.70	25.17	0.47	1.90
أوروبا	3.90	3.79	-0.11	-2.82
دول المحيط الهادئ	0.52	0.50	-0.02	-3.85
دول خارج المنظمة:	31.70	31.90	0.2	0.63
الاتحاد السوفيتي سابقاً	10.59	10.8	0.21	1.98
أوروبا	2.91	2.93	0.02	0.69
دول أوروبية أخرى	0.12	0.11	-0.01	-8.33
الصين	4.16	4.32	0.16	3.85
الهند	0.77	0.75	-0.02	-2.60
دول آسيوية أخرى	2.51	2.42	-0.09	-3.59
أمريكا اللاتينية	6.04	5.99	-0.05	-0.83
الشرق الأوسط	3.19	3.24	0.05	1.57
إفريقيا	1.41	1.34	-0.07	-4.96
منظمة الأوبك	30.78	31.46	0.68	2.21
نفط خام	25.65	26.32	0.67	2.61
غاز مسال	5.13	5.14	0.01	0.19
عائدات التكرار	2.15	2.28	0.13	6.05
إجمالي العرض العالمي	93.75	95.10	1.35	1.44

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير -2021" - منظمة الأوبك

- ثانياً: الطلب:

ارتفع إجمالي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2021 بنسبة 6.20%، أي بمقدار 5.64 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 96.62 مليون برميل في اليوم، مقابل

90.98 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020، وجاءت هذه الزيادة في الطلب على الخام بشكل رئيسي من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ارتفع طلب مجموعة دول المنظمة من النفط الخام بمقدار 2.51 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 5.97%، ليصل إجمالي الطلب على النفط الخام إلى 44.53 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021، مقارنةً بـ 42.02 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020.

وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بالزخم الذي شهدته الأنشطة الاقتصادية في دول المنظمة بعد رفع القيود التي كانت مفروضة على جميع القطاعات الاقتصادية بسبب وباء كورونا، وقد حظيت أيضاً جميع الدول بزيادة في معدلات الطلب على النفط الخام وبمستويات مختلفة وذلك بسبب تفاوت نسب عودة النشاط الاقتصادي ورفع القيود من دولة إلى أخرى.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	42.02	44.53	2.51	5.97
أمريكا الشمالية والجنوبية	22.44	24.16	1.72	7.66
منها: الولايات المتحدة الأمريكية	18.35	19.95	1.6	8.72
أوروبا	12.44	12.98	0.54	4.34
دول المحيط الهادئ	7.14	7.39	0.25	3.50
إجمالي الدول النامية	30.28	32.02	1.74	5.75
دول آسيوية أخرى	8.13	8.63	0.5	6.15
الهند	4.51	4.84	0.33	7.32
أمريكا اللاتينية	6.01	6.30	0.29	4.83
الشرق الأوسط	7.55	7.99	0.44	5.83
إفريقيا	4.08	4.26	0.18	4.41
إجمالي الأقاليم الأخرى	18.68	20.07	1.39	7.44
الاتحاد السوفيتي سابقاً	3.39	3.61	0.22	6.49
أوروبا الأخرى	0.7	0.75	0.05	7.14
دول يرو آسيوية	1.07	1.21	0.14	13.08
الصين	13.52	14.50	0.98	7.25
إجمالي الطلب العالمي	90.98	96.62	5.64	6.20

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير - 2022" - منظمة الأوبك

ثانياً: التطورات الاقتصادية العربية

شهدت الدول العربية تحسناً نسبياً في الأداء الاقتصادي العام خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020، حيث بدأت العديد من الدول في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19، وإن كان هذا التعافي متبايناً، نتيجة اختلاف معالجات الوضع الوبائي، وفعالية السياسات والإجراءات المتخذة لدعم الاقتصاد، ومدى التأثير بالأداء الاقتصادي لأهم الشركاء التجاريين في الخارج، والخصائص الهيكلية لكل اقتصاد قبل بداية الجائحة.

ارتفعت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2021، نتيجة تحسن نسبي في الوضع الوبائي في العالم وانتعاش الاقتصاد الدولي، مما أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل أسرع من المعروف، وانخفاض المخزون النفطي العالمي.

وإضافة إلى ما آلت إليه اتفاقية "أوبك+" ما بين الدول الأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، والدول الرئيسية المنتجة له من خارج المنظمة حول حصص إنتاج النفط، فقد أثر هذا التطور إيجابياً في الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط، أما في الدول العربية الأخرى، فكان التعافي محدوداً في ظل استمرار الآثار الاقتصادية التي أحدثها الوباء لا سيما في قطاعي النقل والسياحة، وبطء تعافي الطلب الخارج نتيجة النمو المتواضع في اقتصادات أهم الشركاء التجاريين.

ونما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية مجتمعة بنحو 13.9% في عام 2021، حيث بلغ حوالي 2,881 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2021 بنحو 3.9% مقارنة بانكماش بلغ حوالي 5.8% في عام 2020.

كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 4.5% في عام 2021، بينما ارتفع الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحوالي 2.6%.

أما في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5%.

في المقابل تباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 6,058 دولار أمريكي في عام 2020 إلى حوالي 6,786 دولار أمريكي في عام 2021، أي بزيادة بلغت نحو 12.0%.

وارتفعت معدلات التضخم في عام 2021 في معظم الدول العربية، مدفوعة بعدة عوامل أهمها:

ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الطاقة، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، نتيجة التقلبات المستمرة خلال السنة في سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع الطلب على السلع نتيجة بدء التعافي الاقتصادي في عدة مناطق في العالم، باستثناء السودان ولبنان وسوريا واليمن، التي شهدت معدلات مرتفعة للتضخم في عام 2020 في ظل التطورات الداخلية غير المواتية، فقد بلغ متوسط معدل التضخم في بقية الدول العربية حوالي 2.7% في عام 2021 مقابل متوسط بلغ نحو 1.5% في عام 2020.

ويبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاع حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2021 حوالي 5.9% ليصل إلى حوالي 22.9% بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وارتفاع كميات إنتاجه في إطار اتفاقية "أوبك+"، وهو ما أثر في الأداء الاقتصادي وفي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث تراجعت مساهمة بقية القطاعات في الناتج.

وتُظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة، تحسن أداء معظم القطاعات، وكان قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات استفادة من تعافي الدول من الجائحة، كما تراجعت حصة بنود الإنفاق الرئيسية خلال عام 2021 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستثمار؛ بسبب الآثار التراكمية لجائحة كوفيد-19 التي أثرت على مستوى النشاط الاقتصادي، وأيضاً نتيجة ارتفاع حصة الصادرات العالمية من السلع والخدمات، إثر انتعاش الطلب العالمي على مختلف السلع وخاصة النفط.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تشير البيانات الأولية المتوفرة من إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2021، وذلك نتيجة الارتفاع في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، بعد استئناف الإنتاج وعودة النشاط للموانئ النفطية، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 80.8%، مقابل معدل انخفاض بلغ حوالي 46.8% في عام 2020.

ويأتي هذا النمو كمحصلة لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي 160.6%، وكذلك ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 17.5%.

وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2021 (أسعار 2013) نحو 110.3 مليار دينار، مقابل 61.0 مليار دينار في عام 2020، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 70.3 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 39.9 مليار دينار.

وقد أدى هذا النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 8,160.6 دينار خلال عام 2020، إلى 14,551.9 دينار خلال عام 2021.

● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته 111.2% ليصل إلى 231.2 مليار دينار، مقارنة بنحو 109.5 مليار دينار خلال عام 2020. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع إنتاج وأسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي النفطي من 42.3 مليار دينار خلال عام 2020 إلى حوالي 150.1 مليار دينار أي ما نسبته 254.6% من الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك ارتفع الناتج المحلي غير النفطي من 67.2 مليار دينار في عام 2020 إلى حوالي 81.1 مليار دينار عام 2021، أي ما نسبته 20.8%.

وقد أدى هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 14,506.4 دينار خلال عام 2020، إلى 30,003.0 دينار خلال عام 2021.

جدول رقم (10): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النمو	معدل	2021*	2020*	2019	2018	النشاط الاقتصادي
-	-	-	-	-	1,361.9	الزراعة والصيد والحراجة
-	-	-	-	-	46.0	صيد الأسماك
-	-	-	-	-	63,580.2	التعدين واستغلال المحاجر
-	-	-	-	-	2,672.9	الصناعات التحويلية
-	-	-	-	-	2,008.2	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
-	-	-	-	-	1,669.4	الإنشاءات
-	-	-	-	-	3,794.8	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية
-	-	-	-	-	87.0	الفنادق والمطاعم
-	-	-	-	-	4,504.7	النقل والتخزين والاتصالات
-	-	-	-	-	3,094.4	الوساطة المالية
-	-	-	-	-	7,998.8	الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
-	-	-	-	-	21,786.0	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
-	-	-	-	-	27.5	التعليم**
-	-	-	-	-	104.8	الصحة والعمل الاجتماعي**
-	-	-	-	-	55.0	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
-	-	-	-	-	-348.7	الخدمات المالية المحسنة بصورة غير مباشرة
80.8	110,303.6	61,008.9	99,113.0	112,442.8		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين
160.6	70,324.0	26,990.0	57,318.1	64,354.8		أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما
17.5	39,979.0	34,019.0	41,794.9	48,008.0		الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط

* بيانات أولية

** تشمل القطاعين الخاص والعام

- غير متوفر

جدول رقم (11): هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

"نسبة من الإجمالي"

النشاط الاقتصادي	2018	2019	*2020	*2021
الزراعة والصيد والحراجة	1.21	-	-	-
صيد الأسماك	0.04	-	-	-
التعدين واستغلال المحاجر	56.54	-	-	-
الصناعات التحويلية	2.38	-	-	-
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.79	-	-	-
الإثشاءات	1.48	-	-	-
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3.37	-	-	-
الفنادق والمطاعم	0.08	-	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	4.01	-	-	-
الوساطة المالية	2.75	-	-	-
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7.11	-	-	-
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	19.38	-	-	-
التعليم**	0.02	-	-	-
الصحة والعمل الاجتماعي**	0.09	-	-	-
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.05	-	-	-
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-0.31	-	-	-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	100.0	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	57.23	57.4	44.6	65.5
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	42.77	42.6	55.4	34.5

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط

* بيانات أولية

** تشمل القطاعين الخاص والعام

- غير متوفر

جدول رقم (12): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "مليون دينار"	عدد السكان* "بالآلاف"	متوسط نصيب الفرد "بالدينار"
2019	99,113.0	7,373	13,442.7
2020	61,008.9	7,476	8,160.6
2021	110,303.6	7,580	14,551.9

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط

* تقديرات

جدول رقم (13): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

" مليون دينار "

النشاط الاقتصادي	2018	2019	*2020	*2021	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	3,720.9	-	-	-	-
صيد الأسماك	110.3	-	-	-	-
التعدين واستغلال المحاجر	43,738.2	-	-	-	-
الصناعات التحويلية	2,932.6	-	-	-	-
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,122.3	-	-	-	-
الإنشاءات	3,205.5	-	-	-	-
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6,641.5	-	-	-	-
الفنادق والمطاعم	230.2	-	-	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	5,637.9	-	-	-	-
الوساطة المالية	3,474.1	-	-	-	-
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,999.5	-	-	-	-
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	31,584.0	-	-	-	-
التعليم **	74.0	-	-	-	-
الصحة والعمل الاجتماعي **	190.3	-	-	-	-
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	159.1	-	-	-	-
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-606.3	-	-	-	-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	112,250.0	104,180.8	109,474.0	231,202.0	111.2
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما ***	44,087.2	38,945.6	42,320.0	150,075.0	254.6
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	68,162.8	65,235.2	67,154.0	81,126.0	20.8

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط

* بيانات أولية

** تشمل القطاعين الخاص والعام

- غير متوفر

جدول رقم (14): هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

"نسبة من الإجمالي"

*2021	*2020	2019	2018	النشاط الاقتصادي
-	-	-	3.31	الزراعة والصيد والحراجة
-	-	-	0.10	صيد الأسماك
-	-	-	38.96	التعدين واستغلال المحاجر
-	-	-	2.61	الصناعات التحويلية
-	-	-	1.89	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
-	-	-	2.86	الإشاءات
-	-	-	5.92	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية
-	-	-	0.21	الفنادق والمطاعم
-	-	-	5.05	النقل والتخزين والاتصالات
-	-	-	3.09	الوساطة المالية
-	-	-	8.02	الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
-	-	-	28.14	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
-	-	-	0.07	التعليم**
-	-	-	0.17	الصحة والعمل الاجتماعي**
-	-	-	014	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
-	-	-	0.54	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة
100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:
66.9	39.0	38.9	39.28	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما
33.1	61.0	61.1	60.72	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط

** تشمل القطاعين الخاص والعام

- غير متوفر

جدول رقم (15): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	عدد السكان* " بالآلاف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار "
2019	115340.0	7,373	15,643.6
2020	108459.0	7,476	14,506.4
2021	227423.0	7,580	30,003.0

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط

● الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والتضخم:

تشير البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفع خلال عام 2021 ليسجل 275.7 نقطة بزيادة قدرها 7.5 نقطة على أساس سنوي، مقابل 268.2 نقطة خلال الفترة نفسها من العام السابق، ليسجل معدل التضخم لعام 2021 نسبة (2.8%).

وبتحليل اتجاهات الأسعار في المجموعات السلعية فقد سجل معدل التضخم ارتفاعات متفاوتة في أغلب المجموعات السلعية عدا مجموعة الترفيه والثقافة؛ حيث بلغ الرقم القياسي في مجموعة المواد الغذائية 314.0 نقطة بزيادة قدرها 11.0 نقطة، أي ما يعادل 3.6%، وسجل الرقم القياسي لمجموعة الملابس والأحذية 416.6 نقطة، أي بارتفاع قدره 6.5 نقطة ما يعادل 1.6%، كما ارتفع الرقم القياسي لمجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى؛ فقد سجل فيها 177.3 نقطة، بزيادة قدرها 2.2 نقطة، ما يعادل 1.3%، وكذلك ارتفع الرقم القياسي لمجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية بمقدار 10.5 نقطة ليسجل 353.2 نقطة، أي ما يعادل 3.1%، وأما مجموعة الصحة فقد سجل الرقم القياسي 337.6 نقطة، بزيادة قدرها 10.5 نقطة، أي ما يعادل 3.2%، كما سجل الرقم القياسي لمجموعة النقل ارتفاعاً ملحوظاً مقداره 12.3 نقطة ليصل إلى 195.9 نقطة، أي ما يعادل 6.7%، ومجموعة الاتصالات أيضاً ارتفع فيها الرقم القياسي بمقدار 4.9 نقطة، ليسجل 83.2 نقطة، أي بارتفاع ملحوظ مقداره 6.3%، وسجل الرقم القياسي لمجموعة التبغ 264.2، أي بارتفاع قدره 0.6 نقطة ما يعادل 0.2%.

وبالنسبة لمجموعة المطاعم والفنادق فقد ارتفع الرقم القياسي أيضاً مسجلاً 342.1 نقطة، أي بزيادة قدرها 2.7 نقاط ما نسبته 0.8%، وكذلك مجموعة السلع والخدمات الأخرى التي شهدت ارتفاعاً في الرقم القياسي مقداره 7.8 نقطة، مسجلاً 289.3 نقطة، أي بزيادة بلغت 2.8%، في حين انخفض الرقم القياسي لمجموعة الترفيه والثقافة بمقدار 1.5 نقطة أي ما يعادل 0.7%، فيما استقرت الأسعار في مجموعة التعليم.

وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق العام، إلا أن معدل التضخم لم يرتفع بشكل ملحوظ، وذلك بسبب تعديل سعر صرف الدينار الليبي والقضاء على السوق الموازية للعملة الأجنبية، وهذا الارتفاع الحاصل في الأسعار كان بسبب ارتفاع الأسعار الذي حدث في الأسواق العالمية (تضخم مستورد).

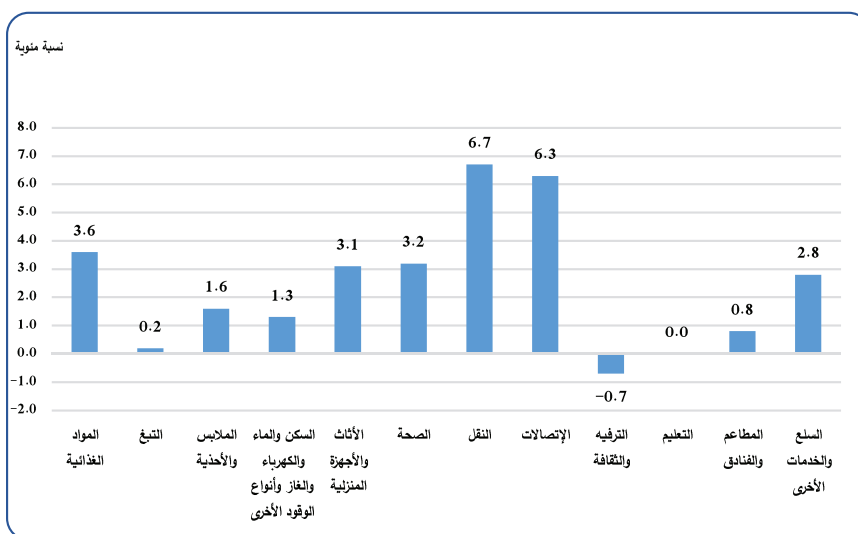
الجدول (16) الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم حسب المجموعات الرئيسية

"سنة الأساس 2008"

ت	المجموعات الرئيسية	الوزن	2020	2021	معدل التضخم %
1	المواد الغذائية	38.8	303.0	314.0	3.6
2	التبغ	0.7	263.6	264.2	0.2
3	الملابس والأحذية	6.4	410.1	416.6	1.6
4	السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	22.7	175.1	177.3	1.3
5	الأثاث والأجهزة المنزلية	4.9	342.7	353.2	3.1
6	الصحة	4.1	327.1	337.6	3.2
7	النقل	8.1	183.6	195.9	6.7
8	الاتصالات	2.7	78.3	83.2	6.3
9	الترفيه والثقافة	2.8	206.3	204.8	-0.7
10	التعليم	4.0	379.9	380.0	0.0
11	المطاعم والفنادق	1.7	339.4	342.1	0.8
12	السلع والخدمات الأخرى	3.1	281.5	289.3	2.8
	الرقم القياسي العام	100	268.2	275.7	2.8

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل رقم (1): معدلات التضخم في المجموعات الرئيسية لعام 2021



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

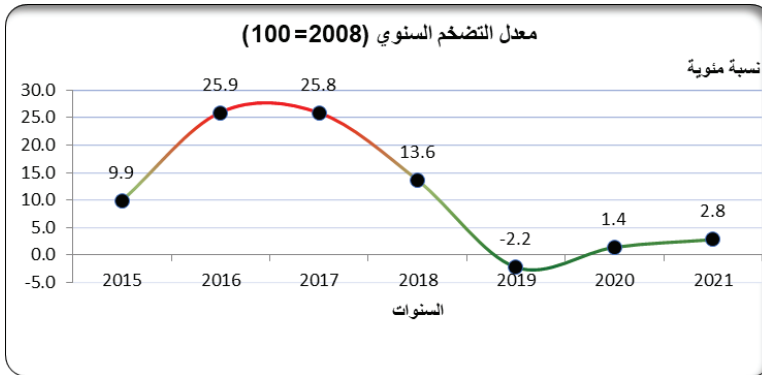
جدول (17) معدل التضخم العام (2015 - 2021)

"سنة الأساس 2008"

العام	معدل التضخم %
2015	9.9
2016	25.9
2017	25.8
2018	13.6
2019	-2.2
2020	1.4
2021	2.8

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل رقم (2): معدل التضخم السنوي (2008 = 100)



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

● التطورات النفطية المحلية:

شهد قطاع النفط خلال عام 2021 تحسناً ملحوظاً في كميات الإنتاج، ويعود ذلك إلى استئناف العمل بالحقول النفطية بعد فترة الإغلاقات ورفع حالة القوة القاهرة؛ حيث ارتفع إنتاج النفط إلى مستوى متوسط إنتاج يومي يقدر بنحو 1.200 مليون برميل تقريباً عام 2021 مقارنة بعام 2020 الذي بلغ فيه متوسط الإنتاج اليومي 400 ألف برميل، ليسجل بذلك ارتفاعاً قدره 800 ألف برميل وما نسبته 200%.

جدول رقم (18): كميات الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2021

الفترة	كمية الإنتاج اليومي "مليون برميل"	كميات الإنتاج خلال السنة	
		المجموع	معدل التغير %
2019	1.200	423.3	4.7
2020	0.400	142.5	-66.3
2021	1.200	440.5	209.1

المصدر: تقرير منظمة الأوبك 2021

الإنتاج المحلي من النفط الخام:

حقق إنتاج النفط خلال عام 2021 حسب توزيع كميات الإنتاج للشركات المنتجة ومساهمة إنتاجها من إجمالي الانتاج ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 440.50 مليون برميل مقارنة بـ 142.50 مليون برميل في نهاية عام 2020، أي بنسبة نمو بلغت 209.1%، وما مقداره 298 مليون برميل.

ويعود سبب هذا النمو في مستوى الإنتاج إلى إعادة استئناف الإنتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية بعد فترة الإغلاقات ورفع القوة القاهرة؛ حيث رفعت شركة مليتة إنتاجها إلى 64.90 مليون برميل خلال عام 2021 مقابل 29.30 مليون برميل في عام 2020، كذلك رفعت شركة الخليج العربي إنتاجها بمقدار 98.40 مليون خلال عام 2021 وبمقدار 65.1 مليون برميل زيادة عن عام 2020 وبـ نسبة 195.5%. كما ارتفع الإنتاج عام 2021 في كل من حقل سرت والهروج والواحة والزويتينة وفنترسهال وأكاكوس على التوالي 30.70، 13.70، 99.50، 10.60، 17.70، 96.10 مليون برميل، مقابل 9.40، 3.70، 22.50، 3.30، 3.40، 27.80 مليون برميل.

والجدول التالي يوضح توزيع كميات الإنتاج من النفط الخام ومقدار التغير ونسب التغير وذلك حسب الشركات المنتجة.

جدول رقم (19): إنتاج النفط الخام حسب المجموعات العاملة 2021

المجموعات العاملة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط %	الفترة		مليون برميل	
		2021	2020	مقدار التغير	معدل التغير %
ملينة للنفط (إيني)	85.5	64.90	29.30	35.6	121.5
الخليج العربي	100	98.40	33.30	65.1	195.5
سرت	100	30.70	9.40	21.3	226.6
الهروج (فيبا)	88	13.70	3.70	10.0	270.3
الواحة	59.2	99.50	22.50	77.0	342.2
الزويتينة	88	10.60	3.30	7.3	221.2
فنتر سهال	51	17.70	3.40	14.3	420.6
المبروك (توتال)	50	8.80	9.80	-1.0	-10.2
أكاكوس (رييسول)	88	96.10	27.80	68.3	245.7
الإجمالي		440.50	142.50	298.0	209.1

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية خلال عام 2021 تحسنا ملحوظا، حيث وصلت لمستوى 407.00 مليون برميل بمتوسط إنتاج يومي 1.100 مليون برميل مقابل 130.10 مليون برميل خلال عام 2020 أي بنسبة ارتفاع 212.8%، وبمتوسط إنتاج يومي 400 ألف برميل.

ويعزى هذا الارتفاع في الصادرات النفطية إلى رفع القوة القاهرة والإغلاقات التي شهدتها الحقول والموانئ النفطية، بالأخص منطقة الهلال النفطي والتي تحتوي على أكبر الموانئ النفطية والرئيسية في ليبيا.

جدول رقم (20): صادرات النفط الخام 2021

الفترة	الصادرات		نسبة التغير %
	المتوسط اليومي للكميات المصدرة	إجمالي الكميات المصدرة (مليون برميل)	
2019	1.100	382.50	4.10
2020	0.400	130.10	-66.0
2021	1.100	407.00	212.8

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

أسعار النفط الخام المحلي:

نظراً للتطورات التي شهدتها السوق العالمي للنفط خلال عام 2021، تَلَقَّت أسعار النفط الدعم، مع تعافي الطلب العالمي على النفط الخام، ونمو الاقتـ صاـد وتخفيف قيود الإغلاق المتعلقة بوباء كورونا؛ حيث بلغ متوسط سعر خام برنت 79 دولاراً للبرميل في الربع الرابع من عام 2021؛ مما انعكس على متوسط أسعار النفط الليبي، الذي وصل إلى 68 دولاراً للبرميل، مقابل 43.9 دولار للبرميل في المتوسط لعام 2020 بنسبة ارتفاع بلغت 55% تقريباً. والجدول التالي يوضح متوسط أسعار الخام الليبي حسب النوع.

جدول رقم (21): متوسط أسعار النفط الخام الليبي حسب النوع 2021

نوع الخام السنة	الشرارة	راس لانوف كثافة 41API	الزويتينة كثافة 40.5API	الزويتينة كثافة 40API	مرسى البريقة كثافة 40API	السدرية كثافة 37API	راس لانوف كثافة 36.5API
2019	64.02	64.03	63.07	65.48	63.48	63.80	63.13
2020	40.17	40.17	35.70	46.31	44.35	48.20	49.28
2021	70.10	70.10	64.65	66.84	69.08	69.00	67.99

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد إنتاج الغاز الطبيعي من الآبار والحقول ارتفاعاً خلال عام 2021، ليصل إلى نحو 931.30 مليار قدم مكعب، مقارنة بـ 775.00 مليار قدم مكعب عام 2020، ويشمل الغاز المصاحب وغير المصاحب، بنسبة ارتفاع بلغت 20% تقريباً، أي ما مقداره 156 مليار قدم مكعب.

جدول رقم (22): إنتاج وصادرات الغاز حسب النوع 2021

الإنتاج والصادرات من الغاز المنتج (مليار قدم3)	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير%
مصاحب	140.80	341.20	200	142
غير مصاحب	634.20	590.10	-44	-7
الإجمالي	775.00	931.30	156	20

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شهد عام 2021 ارتفاعاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (23) بأن الإنتاج المحلي الإجمالي ارتفع إلى 4,277.00 مليون طن متري في 2021 مقابل 1,865.30 مليون طن متري في 2020.

جدول رقم (23): الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية 2021

المشتقات النفطية	الفترة	
	2021	2020
الغاز الطبيعي (أسطوانات)	32.4	11.30
البنزين	345.9	139.00
وقود الطائرات وكيروسين	485.0	167.90
نافتا (خام)	707.8	275.00
وقود الديزل	1,232.5	542.60
زيت الوقود الثقيل	1,473.4	729.50
الإجمالي	4,277.0	1865.3

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2021 ارتفاعاً بمقدار 1,493 ألف طن متري أي بنسبة بلغت 18%، ليصل إلى 9,734.70 مليون طن متري خلال عام 2021، مقابل 8,241.70 مليون طن متري خلال عام 2020.

جدول رقم (24): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 2021

2021		2020		المشتقات النفطية ألف طن متري
نسبة من الإجمالي	الكمية	نسبة من الإجمالي	الكمية	
46.7	4,544.90	47.3	3,898.60	بنزين
1.8	175.4	1.5	121.7	وقود الطائرات وكيروسين
11.9	1,157.40	11.8	970.6	زيت الوقود الثقيل
36.4	3,545.10	36.1	2,971.50	وقود الديزل
3.2	311.9	3.4	279.3	غاز مسال (أسطوانات)
100.0	9,734.70	100.0	8,241.70	الإجمالي

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

ثانياً: المالية العامة

● المالية العامة لعام 2021

تأثرت أوضاع المالية العامة خلال عام 2021، تأثراً مباشراً بالمستجدات التي حصلت في البلد، من حيث الاتفاق على تشكيل واعتماد حكومة واحدة، وبالتالي انتهاء الصرف من قبل حكومتين، بالإضافة إلى الانتعاشة القوية التي شهدتها كميات الإنتاج والتصدير، لينعكس مباشرة في حصيلة الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع والتي تستحوذ على أكثر من 90% من إجمالي هيكل الإيرادات العامة، لتصل إلى مستوى غير مسبوق أي ما مقداره 103.4 مليار دينار (22.9 مليار دولار تقريباً)، مقارنة بما مقداره فقط 5.3 مليار دينار تقريباً (3.8 مليار دولار) خلال عام 2020.

كذلك أثر قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (1) لعام 2020، على وضع المالية العامة والذي ينص على تخفيض قيمة الدينار الليبي أمام وحدة حقوق السحب الخاصة بما نسبته 70%، ليساوي كل دينار 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة، والذي بدأ تطبيقه منذ يناير 2021، لتعمل هذه الإيرادات على خلو الميزانية العامة من تسجيل عجز بها. هذا وقد صدر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (23) لسنة 2021، بشأن فتح اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس $\left(\frac{1}{12}\right)$ من اعتمادات السنة المالية 2020، والتي تم فيها جمع نفقات الحكومتين (حكومة الوفاق الوطني والحكومة المؤقتة)، إلى جانب احتساب أثر تغيير سعر الصرف على الميزانية المجمعة لعام 2020، بالإضافة إلى إصدار قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (429) بشأن إجراء بعض التعديلات على أبواب النفقات، مما أجاز لوزارة المالية بإنفاق مبلغ وقدره 86,094.5 مليون دينار تقريباً، موزعة على أبواب الميزانية التالية:

جدول رقم (25) استخدامات الميزانية العامة للعام المالي 2021

الباب	البيان	المبالغ (بمليون دينار)
الأول	المرتبات وما في حكمها	33,100.0
الثاني	نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز	8,000.0
الثالث	نفقات التنمية	17,494.5
الرابع	نفقات الدعم	21,000.0
الخامس	نفقات الطوارئ	6,500.0
الإجمالي		86,094.5

المصدر: وزارة المالية

في حين بلغت الإيرادات الموردة إلى وزارة المالية، والتي غطت النفقات خلال العام المالي 2021، على النحو التالي:

جدول رقم (26) يوضح موارد الميزانية العامة للعام المالي 2021

ت	البيان	المبالغ (بمليون دينار)
1	الموارد النفطية	103,368.9
	الإيرادات السيادية ورسوم الخدمات	
	أ. الضرائب ورسوم على دخل الأنشطة الاقتصادية	798.6
	ب. إيرادات الجمارك	310.8
	ت. إيرادات الاتصالات	197.5
	ث. أرباح مصرف ليبيا المركزي	-
2	إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي	449.9
	ح. رسوم الخدمات وإيرادات أخرى	285.4
	خ. أرصدة مرحلة من حسابات الخزنة العامة وحسابات الجهات الممولة من الخزنة العامة في 2020/12/31	220.7
	إجمالي الإيرادات السيادية	2,263.1
3	إجمالي الإيرادات	105,632.0

المصدر: وزارة المالية

• الموقف التنفيذي للميزانية العامة للعام المالي 2021

- أولاً: الإيرادات:

بلغت إجمالي الإيرادات المحققة لعام 2021، ما مقداره حوالي 105,632.1 مليون دينار، حيث استحوذت الإيرادات النفطية على النسبة الأكبر منها وهي 97.9%، في حين شكلت الإيرادات السيادية النسبة المتبقية، حيث بلغ ما تم تحويله من قبل المؤسسة الوطنية للنفط من الإيرادات النفطية لحساب المصرف المركزي لعام 2021، ما مقداره 22,883.7 مليون دولار، أي ما يعادل 103,368.9 مليون دينار، بينما بلغ إجمالي الإيرادات السيادية المحققة ما قيمته 2,263.1 مليون دينار، وهي كالتالي:

بلغ ما تم تحقيقه فعلياً من إيرادات الضرائب 798.6 مليون دينار. في حين بلغت المبالغ المتحصل عليها فعلياً من إيرادات الجمارك 310.8 مليون دينار، ليبلغ ما تم تحقيقه فعلياً من بند الإيراد العام 1,141.7 مليون دينار، وهو ما يفسر استمرار تدني جباية الإيرادات الأخرى للحكومة.

- ثانياً: النفقات:

خُصص لإجمالي النفقات العامة للعام المالي 2021، ما مقداره 86,094.5 مليون دينار، في حين بلغت النفقات الفعلية من سجلات وزارة المالية لعام 2021، ما مقداره 85,775.4 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 99.6%، ووزعت هذه النفقات على الأبواب التالية:

✓ الباب الأول (المرتبات وما في حكمها):

خصص لهذا الباب حسب الميزانية العامة لعام 2021، مبلغ 33,100.0 مليون دينار، في حين بلغ ما تم إنفاقه فعلياً 33,065.1 مليون دينار، أي بنسبة تنفيذ بلغت 99.9%، ويعود السبب وراء ارتفاع هذا البند إلى جملة من القرارات التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية منها: الإفراج عن مرتبات (7200) عسكري موقوفة منذ العام 2014، وتسوية الوضع المالي من خلال إجراء التعديلات والتسويات لـ (594.989) موظفاً، كما أعلنت عن تسوية مرتبات (150) ألف عضو هيئة تدريس بالجامعات والمعاهد العليا، تنفيذاً للقرار رقم (126) لسنة 2021 والموقوفة منذ مارس 2020.

✓ الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز):

تم تخصيص ما قيمته 8 مليون دينار حسب الميزانية العامة لعام 2021 لتمويل هذا الباب، ليتم فعلياً إنفاق ما قيمته 7,999.1 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 100% تقريباً.

✓ الباب الثالث (التنمية):

بلغت مخصصات هذا الباب من الميزانية العامة لعام 2021، ما مقداره 17,494.5 مليون دينار، ليتم تسييل ما مقداره 17,390.2 مليون دينار تقريباً، أي بنسبة إنجاز بلغت 99.4%، ويعزى السبب وراء ارتفاع مخصصات هذا الباب مقارنة بالسنوات السابقة إلى تبني واعتماد حكومة الوحدة الوطنية تنفيذ واستكمال بعض المشاريع التنموية، مثل تنفيذ توسعة طريق عين زارة، واستكمال تنفيذ الطريق الدائري الثالث، حيث تغطى بعض تكاليف هذه المشروعات بالعملة الأجنبية ما يعني ارتفاع قيمها بالعملة المحلية نتيجة تغيير سعر صرف الدينار الليبي من قبل مجلس إدارة المصرف المركزي.

✓ الباب الرابع (الدعم):

خصص لتمويل هذا الباب حسب الميزانية العامة لعام 2021 ما مقداره 21,000.0 مليون دينار، لتبلغ النفقات الفعلية ما مقداره 20,830.3 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 99.2%، ويعود السبب وراء ارتفاع مخصصات ونفقات هذا البند، تأثر بعض البنود بقرار مجلس إدارة المصرف المركزي بتغيير سعر الصرف، بالإضافة إلى استحداث بنود جديدة في هذا الباب، ووزعت نفقاته على البنود التالية:

- **دعم المحروقات:** بلغت النفقات الفعلية لهذا البند ما مقداره 9,973.3 مليون دينار أو ما مقداره 2,014.8 مليون دولار وهذا ما يفسر ارتفاع نفقات هذا البند مقارنة بنفقاته خلال السنة السابقة، متأثرة بتغيير سعر الصرف، لتستحوذ على ما نسبته 47.8% من إجمالي هيكل نفقات الدعم.
- **دعم الأدوية:** بلغت نفقات هذا البند الفعلية ما مقداره 2,950.0 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 14.2% من إجمالي هيكل نفقات الدعم.
- **دعم الكهرباء:** بلغت النفقات الفعلية لهذا الباب ما مقداره 840.0 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 4.0% من إجمالي نفقات الدعم.
- **دعم النظافة العامة:** بلغت النفقات الفعلية لدعم النظافة ما مقداره 425.0 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 2.0% من إجمالي نفقات الدعم.
- **دعم المياه والصرف الصحي:** أنفق فعلياً على هذا البند ما مقداره حوالي 230.0 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 1.0% تقريباً من إجمالي نفقات الدعم.
- **علاوة الأبناء:** استحدث هذا البند خلال هذه السنة، لتبلغ النفقات الفعلية له ما مقداره 4,411.9 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 21.2% من إجمالي الدعم.
- **دعم صندوق الزواج:** تم استحداث هذا البند خلال هذه السنة كبادرة من حكومة الوحدة الوطنية، لتصل النفقات الفعلية لهذا البند ما قيمته 2,000.0 مليون دينار، لتستحوذ على ما نسبته 9.0%.

✓ الباب الخامس (الطوارئ):

خصص لتمويل هذا الباب حسب الميزانية العامة لعام 2021 ما مقداره 6,500.0 مليون دينار، لتبلغ النفقات الفعلية ما مقداره 6,490.8 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز بلغت 99.9%.

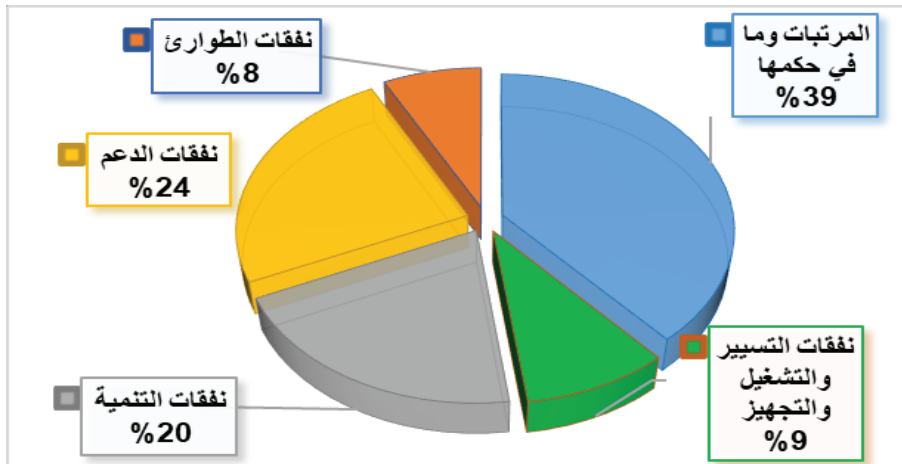
جدول رقم (27) يوضح النفقات المخصصة والفعالية للعام المالي 2021

"مليون دينار"

الباب	البيان	المخصص المقدر	النفقات الفعلية	الفرق بين المخصص والفعلي	نسبة التنفيذ %
الأول	المرتبات وما في حكمها	33,100.0	33,065.1	34.9	99.9
الثاني	نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز	8,000.0	7,999.1	0.7	100.0
الثالث	نفقات التنمية	17,494.5	17,390.2	104.4	99.4
الرابع	نفقات الدعم	21,000.0	20,830.3	169.7	99.2
الخامس	نفقات الطوارئ	6,500.0	6,490.8	9.2	99.9
	الإجمالي	86,094.5	85,775.5	318.9	99.6

المصدر: وزارة المالية

شكل رقم (3) يوضح هيكل النفقات الفعلية للعام المالي 2021



المصدر: وزارة المالية

ثالثاً : القطاع الخارجي

ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2021

يعتمد الاقتصاد الليبي في تمويل الميزانية العامة للدولة على قيمة الصادرات النفطية التي تشكل ما نسبته حوالي 95% من قيمة الصادرات السلعية لليبيا، وبذلك فإن أي حدث طارئ يؤثر على الإنتاج والصادرات النفطية، مثل (إغلاق موانئ التصدير أو إقفال الحقول النفطية...) سينعكس مباشرة على بنود ميزان المدفوعات الليبي، المتمثلة في الميزان التجاري أو صافي العمليات غير المنظورة (الخدمات، الدخل والتحويلات المباشرة)، الذي بدوره يؤثر على الاحتياطيات الرسمية للدولة التي تُمول العجز في هذه البنود.

وتفادياً لتضخم القيم بالدينار الليبي في عام 2021 مقارنة بعام 2020 نتيجة لتغيير سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في عام 2021، تم تحليل التغير في بنود ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي.

ويتلخص وضع ميزان مدفوعات ليبيا خلال عام 2021، في الآتي:

تشير بيانات عام 2021 إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية في أعلى مستوى يسجل منذ خمس سنوات؛ حيث سجلت سنة 2021 انتعاشاً كبيراً، وحققت أسعار النفط أكبر مكاسبها منذ عام 2016، مدفوعة بتعافي الاقتصاد العالمي من حالة الركود بسبب وباء كورونا. فقد استطاعت أسعار النفط في عام 2021 تعويض الخسائر التي سجلت في العام السابق نتيجة لإغلاق أغلب الحقول والموانئ النفطية، وفرض حالة القوة القاهرة خلال الفترة من أواخر شهر يناير 2020 حتى شهر سبتمبر من العام نفسه.

هذا الوضع أدى إلى انخفاض العجز في الميزان الكلي من 8.0 مليار دولار في عام 2020 إلى عجزاً بلغ 1.3 مليار دولار خلال عام 2021، نتيجة لحدوث فائض في الحساب الجاري بلغ 4.0 مليار دولار في عام 2021 مقابل عجز بلغ 8.0 مليار دولار في عام 2020، في حين سجل الحساب الرأسمالي والمالي تدفقاً مالياً للداخل بلغ 1.8 مليار دولار في عام 2021، مقابل تدفق مالي للخارج بلغ 6.2 مليار دولار في عام 2020.

جدول (28) الميزان الكلي

"مليون دولار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير %
رصيد الحساب الجاري	-7,990.7	3,997.4	11,988.1	150.0
الحساب الرأسمالي والمالي	-6,210.6	1,811.5	8,022.1	129.2
الميزان الكلي	-8,019.6	-1,321.6	6,698.0	-83.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2021:

- الحساب الجاري:

تشير بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بـ: (السلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2021) إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بمقدار 12.0 مليار دولار، وبنسبة ارتفاع قدرها 150.0%، ليبلغ الفائض 4.0 مليار دولار مقابل عجز بلغ 8.0 مليار دولار في عام 2020، وذلك بسبب ارتفاع الميزان التجاري من عجز بلغ 3.1 مليار دولار خلال عام 2020، إلى فائض بلغ 14.5 مليار دولار خلال عام 2021، وارتفاع العجز في العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل، تحويلات جارية) من 4.9 مليار دولار في عام 2020 إلى 10.5 مليار دولار عام 2021.

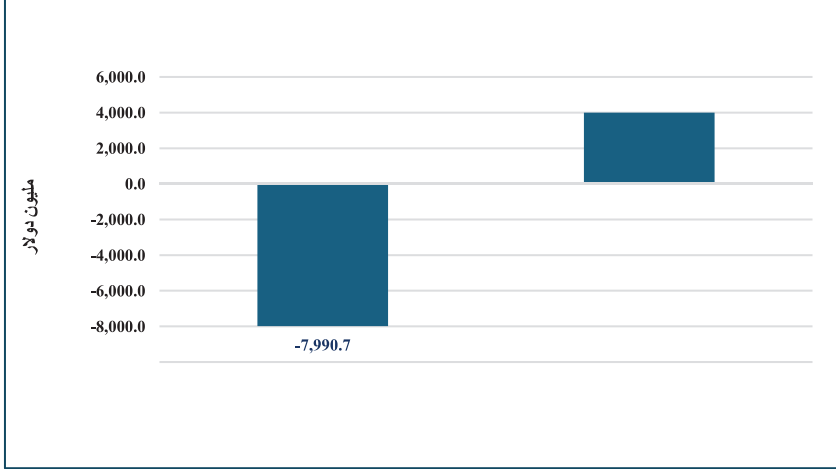
جدول رقم (29) الحساب الجاري

"مليون دولار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير %
السلع	-3,111.7	14,492.6	17,604.3	-565.7
الخدمات	-4,904.6	8,578.1	3,673.5	74.9
الدخل	792.1	536.8	1,328.9	-167.8
التحويلات الجارية	-766.5	1,380.3	613.8	80.1
رصيد الحساب الجاري	-7,990.7	3,997.4	11,988.1	150.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (4): الحساب الجاري



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري خلال عام 2021 فائضاً كبيراً بلغ 14.5 مليار دولار مقابل عجز بلغ 3.1 مليار دولار خلال عام 2020، ويعزى ذلك لارتفاع الصادرات السلعية من 9.3 مليار دولار خلال عام 2020 إلى 32.3 مليار دولار خلال عام 2021، وذلك نتيجة لارتفاع عوائد الصادرات النفطية من 7.5 مليار دولار في عام 2020 إلى 30.9 مليار دولار في عام 2021،

وفي عام 2021 لم تكثف أسعار النفط بتعويض خسائرها الحادة خلال عام 2020، بل صعدت لأعلى مستوياتها منذ عام 2014؛ لجملة من العوامل الإيجابية. محلياً، تمثلت في فتح أغلب الحقول والموانئ النفطية ورفع حالة القوة القاهرة بسبب الإغلاق القسري الذي تعرضت له خلال الفترة من أواخر شهر يناير 2020 حتى شهر سبتمبر من نفس العام.

وعالمياً، تعافى الطلب على النفط الخام ونما الاقتصاد العالمي، كما انحسرت المخاوف المتعلقة بوباء كورونا، خاصةً مع تزايد نشر اللقاحات المضادة للوباء، مما أدى إلى تخفيف قيود الحركة، ومن ثم تعافى الطلب على النفط، كما أن سياسة التقليل التدريجي لتخفيضات الإنتاج من قبل الأوبك، كان لها الدور الإيجابي في دعم أسعار النفط، إلى جانب عدم عودة النفط الإيراني إلى السوق حتى الآن، مما أسهم في تقييد المعروض، ويُعدّ هذا أحد أهم الأسباب التي أثرت على السوق في الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط عام 2021 مقارنةً بالعام 2020.

أما قيمة الواردات السلعية فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 43.3% لتبلغ 17.8 مليار دولار خلال عام 2021، مقابل 12.4 مليار دولار خلال عام 2020.

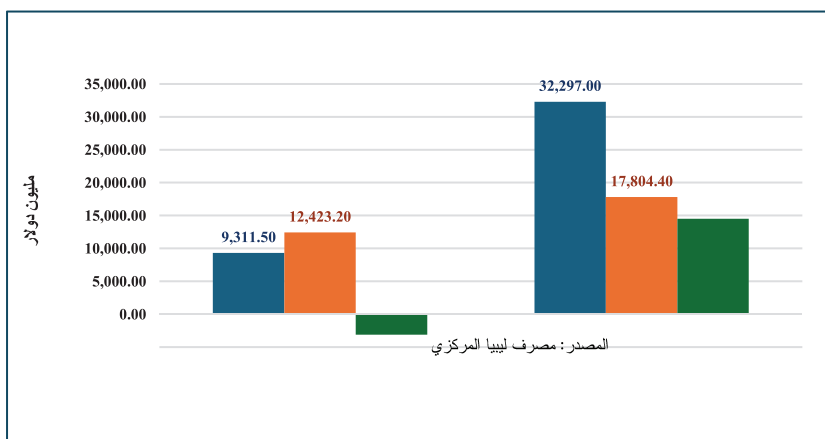
جدول رقم (30) الميزان التجاري

" مليون دولار "

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير %
الصادرات (فوب)	9,311.5	32,297.0	22,985.5	246.9
الصادرات النفطية	7,465.5	30,931.7	23,466.2	314.3
الصادرات الأخرى	1,846.0	1,365.3	480.7-	26.0-
الواردات (فوب)	12,423.2	17,804.4	5,381.2	43.3
الميزان التجاري	3,111.7-	14,492.6	17,604.3	565.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (5): الميزان التجاري



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل وتحويلات جارية)، ارتفاعاً في العجز من 4.9 مليار دولار عام 2020 إلى عجز قدره 10.5 مليار دولار عام 2021، ويعزى ذلك إلى ارتفاع العجز في حساب الخدمات، ليصل إلى 8.6 مليار دولار في عام 2021 مقابل عجز قدره 4.9 مليار دولار في عام 2020، ويعود هذا لارتفاع بند الشحن والتأمين من 2.2 مليار دولار في عام 2020 إلى 4.6 مليار دولار في عام 2021، نتيجة لارتفاع قيمة الواردات في عام 2021 مقارنة بعام 2020، كذلك ارتفاع بند السفر من 0.8 مليار دولار في عام 2020 إلى 2.6 مليار دولار في عام 2021. في حين حقق حساب التحويلات الجارية عجزاً بلغ 1.4 مليار دولار، فيما حقق حساب الدخل عجزاً بلغ 0.5 مليار دولار عام 2021، مقابل فائض بلغ 0.8 مليار دولار في عام 2020.

جدول رقم (31) العمليات غير المنظورة

" مليون دولار "

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير %
حساب الخدمات	4,904.6-	8,578.1-	3,673.5-	74.9
دائن	156.1	82.8	73.3-	47.0-
مدين	5,060.7	8,660.9	3,600.2	71.1
حساب الدخل	792.1	536.8-	1,328.9-	167.8-
دائن	1,174.5	871.0	303.5-	25.8-
مدين	382.4	1,407.8	1,025.4	268.1
حساب التحويلات الجارية	766.5-	1380.3-	613.8-	80.1
إجمالي العمليات غير المنظورة	4,879.0-	10,495.2-	5,616.2-	115.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

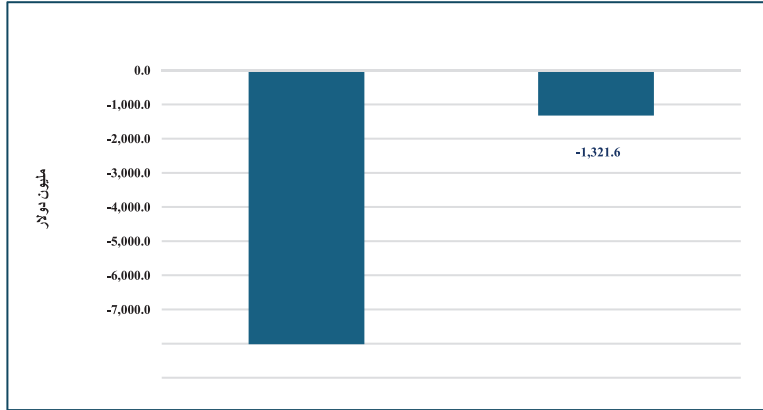
- الحساب الرأسمالي والمالي:

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2021 عن حدوث تدفقات مالية للداخل بلغت 1.8 مليار دولار في عام 2021، مقابل تدفقات مالية للخارج بلغت 6.2 مليار دولار في عام 2020، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الاعتمادات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

- الميزان الكلي:

ولأسباب سالفة الذكر وكنتيجة مباشرة لذلك فقد انخفض العجز في الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا من 8.0 مليار دولار عام 2020 الى 1.3 مليار دولار في عام 2021.

شكل رقم (6): الميزان الكلي



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

جدول (32) ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2020 - 2021

" مليون دولار "		البند
2021	2020	
3,997.4	7,990.7-	أ- الحساب الجاري
32,297.0	9,311.5	السلع: الصادرات (فوب)
17,804.4-	12,423.2-	السلع: الواردات (فوب)
82.8	156.1	الخدمات: دائن
8,660.9	5,060.7	الخدمات: مدين
5,914.5	8,016.3-	1-ميزان السلع والخدمات
871.0	1,174.5	الدخل الأولي: دائن
1,407.8	382.4	الدخل الأولي: مدين
5,377.7	7,224.2-	2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي
138.0	116.0	الدخل الثانوي: دائن
1,518.3	882.5	الدخل الثانوي: مدين
0.0	0.0	ب- الحساب الرأسمالي
0.0	0.0	الحساب الرأسمالي: دائن
0.0	0.0	الحساب الرأسمالي: مدين
3,997.4	7,990.7-	صافي الاقتراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)
1,811.5	6,210.6-	ج- الحساب المالي
225.4	350.4	الاستثمار المباشر: الأصول
603.0-	363.0-	الاستثمار المباشر: الخصوم
912.9	175.7-	استثمارات الحافظة: الأصول

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

" مليون دولار "

2021	2020	البند
0.0	0.0	حصة الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
0.0	0.0	سندات الدين
0.0	0.0	استثمارات الحافطة: الخصوم
0.0	0.0	حصة الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
0.0	0.0	سندات الدين
0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: صافي
0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الأصول
0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الخصوم
4,679.1	1,981.1	الاستثمارات الأخرى: الأصول
0.0	0.0	الأسهم الأخرى
4,679.1	1,981.1	سندات الدين الأخرى
0.0	0.0	المصرف المركزي
2,904.2	81.0	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
360.1	163.8	الحكومة العامة
1,414.8	1736.3	القطاعات الأخرى
0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
0.0	0.0	الشركات غير المالية والأسر المعيشية
2,081.3	15.5	الاستثمارات الأخرى: الخصوم
0.0	0.0	الأسهم الأخرى
0.0	0.0	مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة
2,081.3	15.5	سندات الدين الأخرى
2,081.3	0.0	المصرف المركزي
0.0	15.5	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
0.0	0.0	الحكومة العامة
0.0	0.0	القطاعات الأخرى
0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
0.0	0.0	الشركات غير المالية والأسر المعيشية
2,185.9-	1,779.4	د-صافي السهو والخطأ
1,321.6-	8,019.6-	هـ-الأصول الاحتياطية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (2020 – 2021)

تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال عامي 2020-2021:
أولاً: حجم التبادل التجاري:

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات+ واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 29,127.3 مليون دولار وما نسبته 132.8% ليصل إلى 51,062.0 مليون دولار مقابل 21,934.7 مليون دولار خلال عام 2020، ويعود هذا الارتفاع في حجم التجارة الخارجية إلى ارتفاع حجم الصادرات لتبلغ 33,092.9 مليون دولار مقابل 9,465.4 مليون دولار خلال عام 2020. حيث أظهرت بيانات التجارة الخارجية لعام 2021 ارتفاع قيمة الصادرات النفطية لأعلى مستوى لها منذ 5 سنوات فسجلت سنة 2021 انتعاشاً كبيراً. وقد حققت أسعار النفط أكبر مكاسبها منذ عام 2016 مدفوعة بتعافي الاقتصاد العالمي من حالة الركود بسبب وباء كورونا واستطاعت أسعار وكميات النفط في عام 2021 تعويض الخسائر التي سجلت في العام السابق نتيجة لإغلاق أغلب الحقول والموانئ النفطية وفرض حالة القوة القاهرة خلال الفترة من أواخر شهر يناير 2020 حتى شهر سبتمبر من العام نفسه.

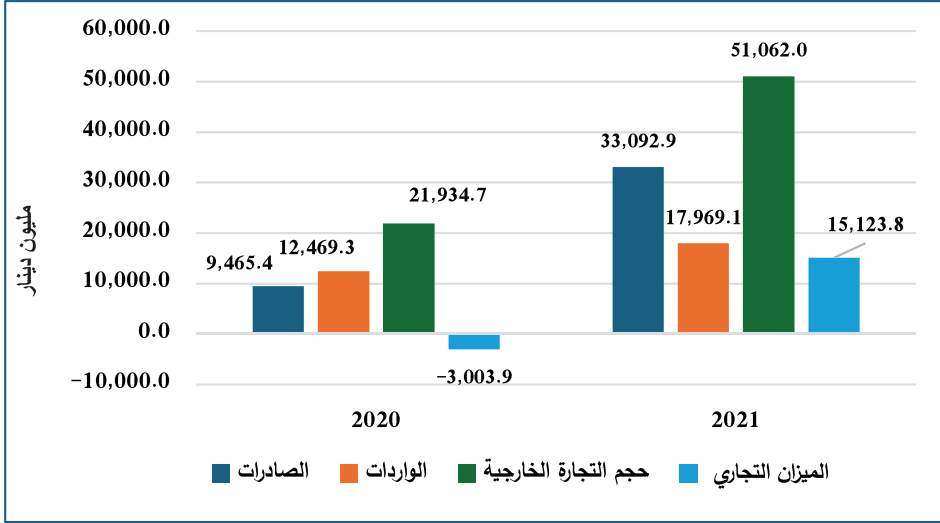
جدول رقم (33): حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2020 – 2021)

" مليون دولار "

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات	9,465.4	33,092.9	23,627.5	249.6
الواردات	12,469.3	17,969.1	5,499.8	44.1
حجم التجارة الخارجية	21,934.7	51,062.0	29,127.3	132.8
الميزان التجاري	-3,003.9	15,123.8	18,127.7	-603.5

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (7): التجارة الخارجية خلال الفترة (2020 - 2021)



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

1. الصادرات

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط، حيث شكلت الصادرات النفطية 95.6% من إجمالي الصادرات لعام 2021، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية.

التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الليبية الواردة بالجدول أدناه الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها دول الاتحاد الأوروبي للصادرات الليبية، إذ بلغت خلال عام 2021 نحو 64.8% من إجمالي الصادرات. ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو) إلى القرب الجغرافي وخصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلداناً صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام. وتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية، إذ بلغت خلال الفترة نحو 18.8% من إجمالي الصادرات.

جدول رقم (34): توزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان خلال الفترة (2020-2021)

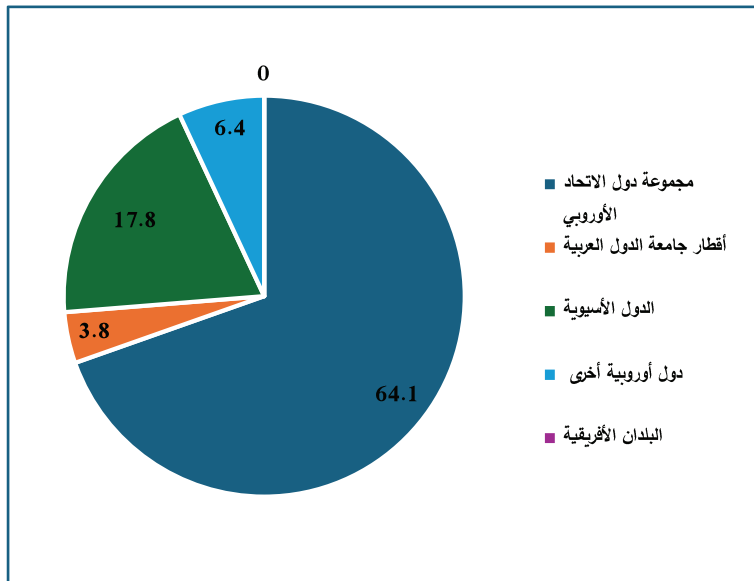
" مليون دولار "

النسبة من إجمالي الصادرات %	2021	النسبة من إجمالي الصادرات %	2020	مجموعات البلدان
64.1	21,211.1	47.5	4,492.2	مجموعة دول الاتحاد الأوروبي
3.8	1,265.1	11.8	1,112.3	أقطار جامعة الدول العربية
17.8	5,880.8	33.1	3,131.1	الدول الآسيوية
6.4	2,129.1	3.4	317.1	دول أوروبية أخرى
0.0	1.5	0.0	2.0	البلدان الأفريقية
7.0	2,316.9	2.6	250.0	دول شمال ووسط وجنوب أمريكا
0.9	288.4	1.7	160.7	أستراليا ونيوزيلندا
100.0	33,092.9	100.0	9,465.4	الإجمالي

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (8): الأهمية النسبية لتوزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان لعام

2021



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

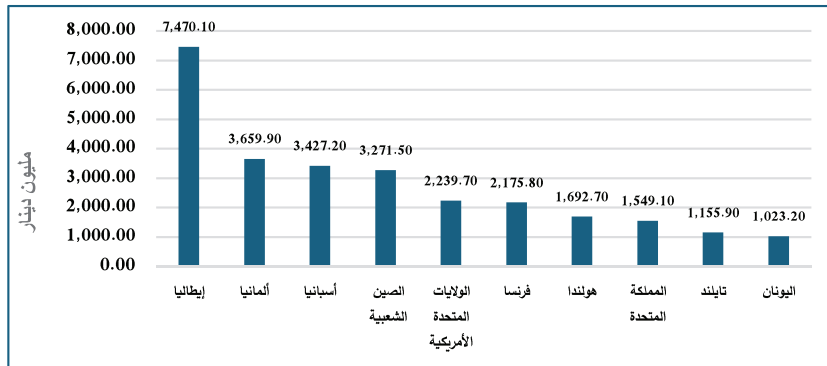
جدول (35) قيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها
خلال الفترة (2020 – 2021)

" مليون دولار "

النسبة من إجمالي الصادرات %	2021	النسبة من إجمالي الصادرات %	2020	البلدان المصدر إليها
22.6	7,470.1	20.8	1,970.3	إيطاليا
11.1	3,659.9	9	849.5	ألمانيا
10.4	3,427.2	7.5	705.2	اسبانيا
9.9	3,271.5	8.7	827.1	الصين الشعبية
6.8	2,239.7	2.4	225.1	الولايات المتحدة الأمريكية
6.6	2,175.8	5.6	529.2	فرنسا
5.1	1,692.7	1.3	121.1	هولندا
4.7	1,549.1	0.9	88.6	المملكة المتحدة
3.5	1,155.9	3.5	326.8	تاييلند
3.1	1,023.2	0.6	58.3	اليونان
2.5	821.8	17.7	1,674.3	تركيا
2.9	956.2	10.1	955.2	الإمارات
0.9	302.1	1.5	144.7	سويسرا
0.5	171.2	2.1	198.1	سنغافورة
0.1	30.3	0	0.6	ماليزيا
0.0	12.5	0.2	19.8	كوريا الجنوبية
0.0	10.5	0	0.7	قذونيسيا
9.4	3,123.2	8.1	771.1	بلدان أخرى
100.0	33,092.9	100.0	9,465.5	الإجمالي

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map).

شكل رقم (9): أهم عشرة بلدان مصدرة إليها خلال عام 2021



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map).

من خلال الاطلاع على الجدول والرسم التوضيحي أعلاه لقيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدرة إليها يتضح أن إيطاليا كانت أهم مستورد، حيث بلغت نسبة ما صدر إليها 22.6% خلال عام 2021 من إجمالي قيمة الصادرات الليبية. وتأتي في المرتبة الثانية ألمانيا إذ بلغت نحو 11.1% من إجمالي الصادرات.

التركيب السلعي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتركيب السلعي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول أدناه مدى استحواذ صادرات المنتجات المعدنية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2021، مشكّلة بذلك ما نسبته 95.6% من إجمالي الصادرات؛ الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية، موضحاً ضعف هيكل الإنتاج المحلي وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

جدول (36) قيمة الصادرات مصنفة حسب أقسام السلع خلال الفترة (2020 - 2021)

" مليون دولار "

أقسام السلع	2020	الأهمية النسبية %	2021	الأهمية النسبية %
حيوانات حية - منتجات حيوانية	16.2	0.2	26.2	0.1
منتجات المملكة النباتية	8.2	0.1	3.7	0.0
شحوم ودهون وزيت حيوانية ونباتية والمنتجات المشتقة منها	0.3	0.0	0.4	0.0
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، تبغ	1.4	0.0	1.5	0.0
المنتجات المعدنية	7,272.2	76.8	31,641.3	95.6
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	14.8	0.2	208.1	0.6
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاتها.	0.8	0.0	1.7	0.0
جلود حيوانات خام وجاود مدبوغة	3.2	0.0	2.9	0.0
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، القلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	0	0.0	0.2	0.0
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	2.7	0.0	8.5	0.0
منتجات مواد نسجية	1.7	0.0	1.4	0.0
الأحذية، أغطية الرأس، المظلات، مظلات الشمس، عصي المشي، سياط الفروسية	0.0	0.0	0.1	0.0
مصنوعات من الحجر والجص والأسمنت والميكا ومنتجات الخزف والزجاج	0.0	0.0	0.2	0.0
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت وأحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	1,659.2	17.5	237.8	0.7
المعادن العادية ومصنوعاتها	439.5	4.6	929.4	2.8
الألات والأجهزة والمعدات الكهربائية ولجهزة التسجيل والإذاعة والصوت	27.7	0.3	16.8	0.1
معدات النقل	15.6	0.2	2.0	0.0
الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	1.0	0.0	3.1	0.0
الأسلحة والذخائر، أجزاؤها ولوازمها	0.0	0.0	0.0	0.0
سلع ومنتجات متنوعة	1.0	0.0	1.5	0.0
الإجمالي	9,465.5	100.0	33,092.9	100

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

Category	Percentage
المنتجات الحية - حيوانات حية	95.6
منتجات المملكة النباتية	2.8
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتجات المشتقة منها	0.7
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ	0.6
المنتجات المعدنية	0.1
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	0.1
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	0.1
جلود حيوانات خام وجلود مذبوحة	0.1
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، القلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	0.1
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	0.1

2. الواردات

التوزيع الجغرافي للواردات:

وتشير البيانات إلى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا والدول الإفريقية ودول شمال ووسط أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا.

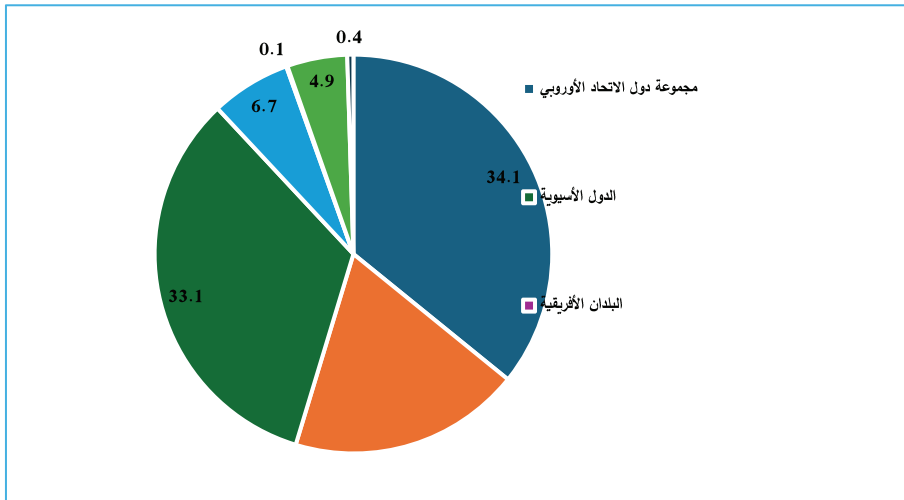
جدول (37) توزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان
خلال الفترة (2020 – 2021)

" مليون دولار "

النسبة من اجمالي الواردات %	2021	النسبة من اجمالي الواردات %	2020	مجموعات البلدان
34.1	6,132.2	34.7	4,323.8	مجموعة دول الاتحاد الأوروبي
20.8	3,733.6	19.1	2,386.6	أقطار جامعة الدول العربية
33.1	5,940.9	34.8	4,342.7	الدول الآسيوية
6.7	1,198.7	6.1	764.3	دول أوروبية أخرى
0.1	19.3	0.1	18.6	البلدان الإفريقية
4.9	879.4	4.6	572.2	دول شمال ووسط وجنوب أمريكا
0.4	65.1	0.5	61.1	أستراليا ونيوزيلندا
100.0	17,969.2	100.0	12,469.3	الإجمالي

المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (11): الأهمية النسبية لتوزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان
(2020 – 2021)



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

**جدول (38) قيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها
خلال الفترة (2021-2020)**

" مليون دولار "

البلدان المستورد منها	2020	النسبة من إجمالي الواردات %	2021	النسبة من إجمالي الواردات %
تركيا	1,653.1	13.3	2,769.4	15.6
الصين الشعبية	1,880.6	15.1	2,129.0	12.0
الإمارات	1,003.4	8.0	1,706.5	9.6
إيطاليا	1,000.6	8.0	1,434.2	8.1
اليونان	719.4	5.8	1,189.8	6.7
مصر	614.3	4.9	960.8	4.5
ألمانيا	400.8	3.2	681.8	3.8
هولندا	576.9	4.6	533.8	3.0
كوريا الجنوبية	338.1	2.7	428.5	2.4
أوكرانيا	327.8	2.6	468.0	2.6
إسبانيا	346.8	2.8	366.7	2.1
البرازيل	166.4	1.3	313.4	1.8
الولايات المتحدة الأمريكية	290.0	2.3	295.9	1.7
سويسرا	127.1	1.0	216.8	1.2
فرنسا	171.3	1.4	208.2	1.2
المملكة المتحدة	148.9	1.2	141.2	0.8
بلدان أخرى	2,723.9	21.8	4,123.7	23.2
الإجمالي	12,489.3	100.0	17,969.2	100.0

المصدر : الإحصاءات التجارية لتتمة الأعمال الدولية (Trade Map)

من خلال الاطلاع على الجدول أعلاه لقيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها، يـُضح أن دول تركيا والصين وإيطاليا والإمارات تتصدر قائمة أهم البلدان المستورد منها، حيث بلغت نسبة ما استورد منها حوالي 44.7 % خلال عام 2021 من إجمالي قيمة الواردات الليبية.

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات المنتجات المعدنية وكذلك واردات الآلات والأجهزة الكهربائية والمواد الغذائية المرتبة الأولى من إجمالي الواردات، حيث شكلت 45.4% من إجمالي الواردات، وهذا يدل على مدى ضعف الإنتاج المحلي وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي. فيما احتلت واردات معدات النقل، منتجات المملكة النباتية ومنتجات الصناعة الكيماوية، والمرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكل 21.0%. أما واردات باقي أقسام السلع فقد شكلت النسب الباقية والبالغة حوالي 33.5% من إجمالي الواردات السلعية.

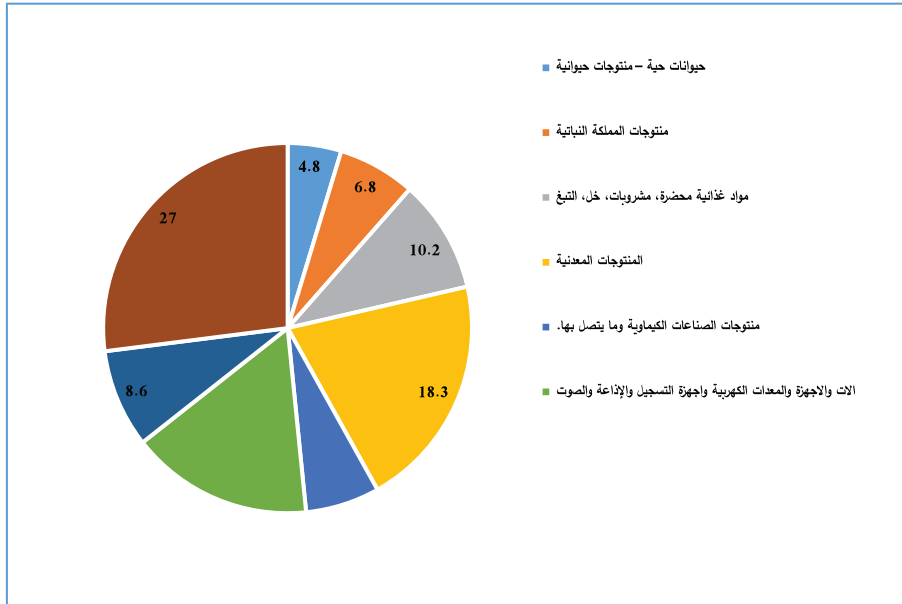
**جدول (39) قيمة الواردات مصنفة حسب أقسام السلع
خلال الفترة (2020-2021)**

" مليون دولار "

أقسام السلع	2020	الأهمية النسبية %	2021	الأهمية النسبية %
حيوانات حية - منتجات حيوانية	721.1	5.8	871.1	4.8
منتجات المملكة النباتية	879.1	7.1	1,279.1	7.1
شحوم ودهون وزيت حيوانية ونباتية والمنتجات المشتقة منها	162.9	1.3	258.8	1.4
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، تبغ	1,641.0	13.2	1,840.4	10.2
المنتجات المعدنية	2,014.9	16.2	3,290.9	18.3
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	921.9	7.4	1,363.9	7.6
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته.	493.7	4.0	774.4	4.3
جلود حيوانات خام وجاود مذبوغة.	23.5	0.2	29.8	0.2
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	68.8	0.6	133.5	0.7
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفصلات الورق.	227.2	1.8	224.9	1.3
منتجات ومواد نسيجية.	741.0	5.9	833.1	4.6
الأحذية، أغطية الرأس، المظلات، مظلات الشمس، عصي المشي، سباط الفروسية	85.5	0.7	115.8	0.6
مصنوعات من الحجر والجص والإسمنت والميكا ومنتجات الخزف والزجاج	320.2	2.6	541.2	3.0
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت وأحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	124.4	1.0	466.3	2.6
المعادن العادية ومصنوعاتها	551.2	4.4	856.0	4.8
الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة التسجيل والإذاعة والصوت	1,771.3	14.2	3,034.6	16.9
معدات النقل	854.8	6.9	1,136.2	8.6
الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	332.4	2.7	238.3	1.3
الأسلحة والذخائر، أجزاءها ولوازمها	1.0	0.0	0.8	0.0
سلع ومنتجات متنوعة	533.4	4.3	679.4	3.8
الإجمالي	12,469.3	100.0	17,969.1	100.0

المصدر : الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (12): الأهمية النسبية لتوزيع الواردات الليبية حسب أقسام السلع لعام 2021



المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

رابعاً : التطورات النقدية

● القاعدة النقدية:

بلغ رصيد القاعدة النقدية في نهاية عام 2021 نحو 60,869.2 مليون دينار، مقابل 66,531.8 مليون دينار في نهاية عام 2020، مظهراً بذلك انخفاضاً قدره 5,662.7 مليون دينار، أي بنسبة 8.5%. هذا وقد تركّز انخفاض القاعدة النقدية في انخفاض العملة خارج المصارف بنحو 7,932.2 مليون دينار لتصل إلى 31,799.8 مليون دينار، مقابل 39,732.0 مليون دينار في نهاية العام السابق، على الرغم من ارتفاع الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية، وتشمل كل من (النقد بخزائن المصارف، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي، وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي)، من نحو 25,374.6 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 27,534.9 مليون دينار في نهاية عام 2021، بنسبة 8.5%، أو ما مقداره 2,160.2 مليون دينار. أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد ارتفعت هي الأخرى من 1,425.2 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 1,534.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي بنحو 109.3 مليون دينار، أو ما نسبته 7.7%.

- العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية، حيث ارتفعت بنحو 236,085.2 مليون دينار، أو ما نسبته 236.9%، في حين كان لصافي الأصول المحلية أثر انكماش على القاعدة، أي بانخفاض قدره 241,989.2 مليون دينار، أو ما نسبته 728.3% في نهاية عام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن التغير الكبير الحاصل في بنود كل من صافي الأصول الأجنبية وصافي الأصول المحلية.

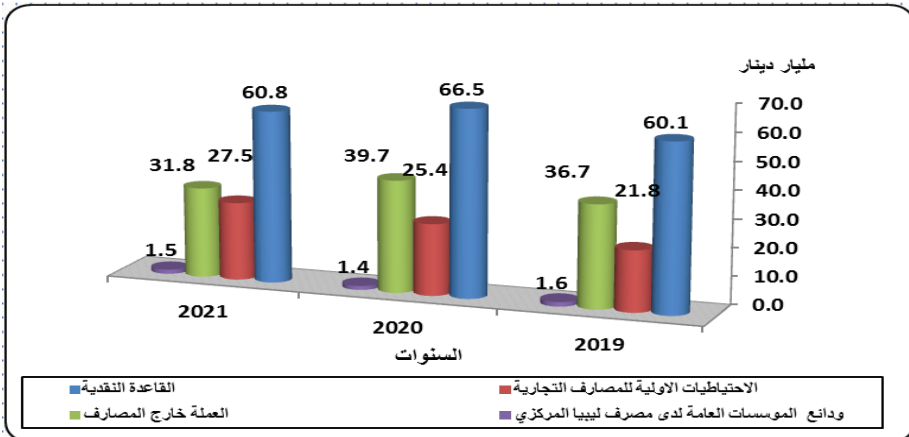
جدول (40) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

النسبة التغير	مقدار التغير	2021	2020	2019	البيان
القاعدة النقدية:					
8.5-	5,662.7-	60,869.2	66,531.9	60,073.1	أ - العملة خارج المصارف
20.0-	7,932.2-	31,799.8	39,732.0	36,691.8	ب - الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية:
8.5	2,160.2	27,534.9	25,374.7	21,809.8	- نقدية في الصندوق
145.8	1,646.1	2,775.1	1,129.0	2,355.1	- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي
2.1	514.1	24,759.8	24,245.7	19,454.7	ج - ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م
7.7	109.3	1,534.5	1,425.2	1,571.5	
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:					
8.5-	5,662.7-	60,869.2	66,531.9	60,073.1	أ - صافي الأصول الأجنبية
236.9	236,326.5	336,085.2	99,758.7	112,976.8	ب - صافي الأصول المحلية:
728.3	241,989.2-	(275,216.0)	(33,226.8)	(52,903.7)	- صافي المستحقات على الخزنة العامة
2667.3-	100,134.2-	(96,380.1)	3,754.1	(15,612.6)	- المستحقات على المصارف التجارية
0.0	19,850.7	0.0	0.0	0.0	- مستحقات على المؤسسات العامة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	- صافي البنود الأخرى
383.6	141,855.0-	(178,835.9)	(36,980.9)	(37,291.1)	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (13): القاعدة النقدية



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه:

شهد عرض النقود (ع2) في نهاية عام 2021 انخفاضاً قدره 24,924.7 مليون دينار، أو ما نسبته 19.9%، ليصل إلى 100,618.3 مليون دينار، مقابل 125,543.0 مليون دينار في نهاية عام 2020.

وقد تمثل هذا الانخفاض في مكونات عرض النقود (ع1) بنحو 25,614.9 مليون دينار، أو ما نسبته 20.8%، ليصل إلى 97,335.4 مليون دينار، مقابل 122,950.3 مليون دينار في نهاية عام 2020، وقد تركّز معظم الانخفاض في حجم الودائع تحت الطلب بنحو 17,682.7 مليون دينار، أو ما نسبته 21.2%، لتصل إلى 65,535.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، كما انخفضت العملة خارج المصارف بنحو 7,932.2 مليون دينار، أو ما نسبته 20.0%، في حين ارتفع شبه النقود بنحو 690.2 مليون دينار، أو ما نسبته 26.6%، ليصل إلى 3,282.9 مليون دينار، مقابل 2,592.7 مليون دينار في نهاية عام 2020.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2021 بالنسبة إلى النقود (ع1) نحو 1.60 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى إجمالي عرض النقود (ع2) نحو 1.65 مرة.

- العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يُلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية، الذي ارتفع بنسبة 237.3%، أو ما مقداره 243,752.5 مليون دينار، كان له أثر توسعي على عرض النقود خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020، في حين انخفض صافي الائتمان المحلي بمقدار 99,574.5 مليون دينار، أي بنسبة 1864.9%، وكذلك صافي البنود الأخرى الذي انخفض بنحو 171,951.7 مليون دينار، كان لهما أثر انكماشى على عرض النقود في نهاية عام 2021. وهنا يتبين أن الارتفاع الكبير الحاصل في بنود العوامل المؤثرة في عرض النقود كان بسبب تغيير سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، ونلاحظ أن مؤشر صافي الأصول الأجنبية إلى عرض النقود بلغ 3.2 مرة، مقابل 0.8 مرة، مما يدل على قدرة صافي الأصول الأجنبية على مواجهة الطلب على النقد الأجنبي من خلال عرض النقود بأكثر من ثلاث مرات.

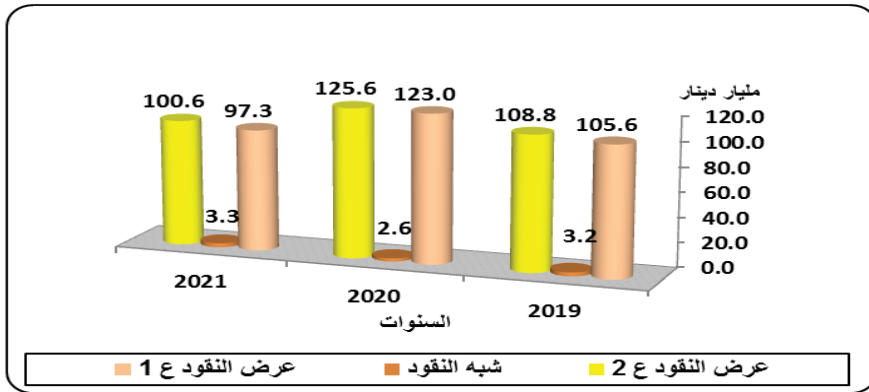
جدول (41) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

" مليون دينار "

البيان	2019	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (ع1):	105,568.7	122,950.3	97,335.4	25,614.9-	20.8-
- العملة خارج المصارف	36,691.8	39,732.0	31,799.8	7,932.2-	20.0-
- ودائع تحت الطلب	68,876.9	83,218.3	65,535.6	17,682.7-	21.2-
2. شبه النقود:	3,172.7	2,592.7	3,282.9	690.2	26.6
عرض النقود (ع2)	108,741.4	125,543.0	100,618.3	24,924.7-	19.9-
العوامل المؤثرة في عرض النقود:	108,741.4	125,543.0	100,618.3	24,924.7-	19.9-
1. صافي الأصول الأجنبية:	119,035.7	102,725.5	346,478.0	243,752.5	237.3
- المصرف المركزي	112,976.8	99,758.7	336,085.2	236,326.5	236.9
- المصارف التجارية	6,058.9	2,966.8	10,392.8	7,426.0	250.3
2. المستحقات على الخزنة العامة (صافي):	(26,607.2)	(5,339.4)	(104,913.9)	99,574.5-	1864.9
- المصرف المركزي	(15,612.6)	3,754.1	(96,380.1)	100,134.2-	2667.3-
- المصارف التجارية	(10,994.6)	(9,093.5)	(8,533.8)	559.7	6.2-
3. المستحقات على القطاعات الأخرى	18,179.4	18,295.6	21,144.6	2,849.0	15.6
4. صافي البنود الأخرى	(1,866.5)	9,861.3	(171,951.7)	171,951.7-	1743.7-

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (14): عرض النقود



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

- مقاصة الصكوك:

شهدت الصكوك المارة بغرفة مقاصة طرابلس خلال عام 2021، انخفاضاً في العدد والقيمة، ليصل عددها نحو 2,676 ألف صك، مقابل 2,691 ألف صك خلال عام 2020، بانخفاض بلغ 15 ألف صك، وبما نسبته 0.6%. فيما بلغت قيمة هذه الصكوك خلال العام موضوع التقرير نحو 47.4 مليار دينار، مقابل 49.8 مليار دينار للعام 2020، مسجلة بذلك انخفاضاً قدره 2.4 مليار دينار وما نسبته 4.8%.

جدول (42) مقاصة الصكوك

الفترة	العدد بالآلاف	القيمة بالمليون دينار
2018	2,826	40,923.9
2019	3,828	62,254.4
2020	2,691	49,832.5
2021	2,676	47,401.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- سعر صرف الدينار الليبي:

شهد سعر صرف الدينار خلال عام 2021، انخفاضاً مقابل العملات الدولية الرئيسية. حيث بلغ مقابل الدولار الأمريكي نحو 4.5961 دينار لكل دولار، مقابل 1.3376 دينار لكل دولار خلال عام 2020، مسجلاً بذلك انخفاضاً بما نسبته 243.6%. كما سجل سعر صرف الدينار الليبي انخفاضاً مقابل الجنيه الاسترليني بنسبة 242.2%. كما أظهر سعر صرف الدينار الليبي خلال عام 2021، انخفاضاً أمام اليورو ليصل 5.2028 دينار، مقابل 1.6426 دينار خلال عام 2020، كذلك انخفض أمام الفرنك السويسري بما نسبته 231.0% ليصل عند مستوى 5.0176 دينار، مقابل 1.5159 دينار خلال نفس الفترة. هذا وقد سجل سعر صرف الدينار الليبي أيضاً خلال العام موضوع التقرير، انخفاضاً اتجاه بعض العملات الأخرى حيث انخفض بنسبة 252.4% أمام الايوان الصيني، وما نسبته 209.3% أمام الين الياباني.

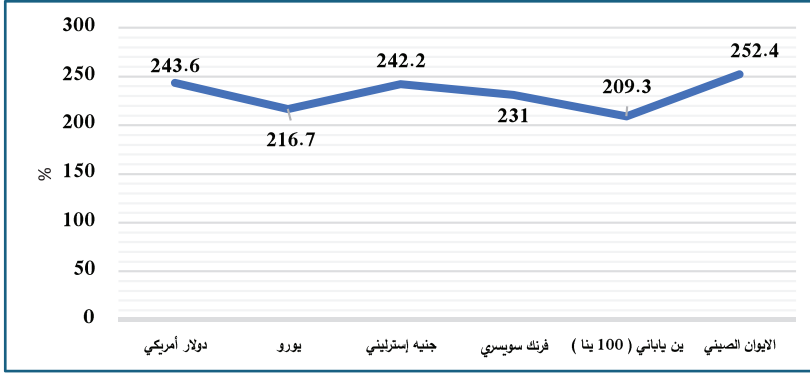
وتأتي هذه التغيرات في سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى خلال العام موضوع التقرير في ظل متابعة مصرف ليبيا المركزي لتطور مؤشرات الاقتصاد الوطني وما آل إليه الوضع الاقتصادي بعد سلسلة من الإجراءات والسياسات النقدية، وعلى رأسها سياسة سعر الصرف. حيث عمد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي إلى تشكيل لجنة تختص بدراسة خيارات تعديل سعر صرف الدينار الليبي، وفي إطار ذلك، وبتاريخ 2020/12/16، أقر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بالإجماع توصية اللجنة المكلفة بتعديل سعر الصرف، والتي أقرت تعديل قيمة الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي واحد، أي ما يعادل 4.48 دينار ليبي مقابل الدولار الأمريكي، معلناً بذلك انخفاضاً في قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بما نسبته 220%، وفق القرار رقم (1) لعام 2020 لمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، بحيث يتم التعامل بهذا السعر مع بداية عام 2021. وفيما يتعلق بنظام الصرف فقد حافظ مصرف ليبيا المركزي على اتباع نظام الصرف الثابت من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدة السحب الخاصة عند 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، وبذلك فإن سعر صرف الدينار الليبي يتأثر بالتغيرات التي تحصل في العملات الأجنبية الرئيسية المكونة لسلة وحدة السحب الخاصة وفقاً للوزن الذي تحظى به كل عملة.

جدول (43) أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية خلال عام 2021

البيان	2019	2020	2021	معدل التغير % دينار ليبي
دولار أمريكي	1.3963	1.3376	4.5961	243.6
اليورو	1.5649	1.6426	5.2028	216.7
جنيه إسترليني	1.8313	1.8101	6.1941	242.2
فرنك سويسري	1.4428	1.5159	5.0176	231.0
ين ياباني (100 ين)	1.2800	1.2900	3.9900	209.3
اليوان الصيني	0.2001	0.2048	0.7217	252.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (15): معدل التغير لسعر الصرف



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● مصرف ليبيا المركزي

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2021 (عدا الحسابات النظامية) ارتفاعاً ملحوظاً وقدره 285.6 مليار دينار، بما نسبته 143.3%، ليبلغ نحو 484.9 مليار دينار، مقابل 199.3 مليار دينار في نهاية عام 2020. ويُعزى ذلك الارتفاع إلى إعادة تقييم الأصول الأجنبية داخل ميزانية المصرف بعد تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (دينار ليبيا يعادل 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة) في نهاية عام 2020، ليتم تطبيقه مطلع عام 2021. وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف:

- أولاً: الأصول

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة انخفاضاً بنحو 6.3 مليار دينار، بما نسبته 15.4% لتصل في نهاية عام 2021 إلى 34.6 مليار دينار، مقابل 40.9 مليار دينار في نهاية عام 2020، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات خزانة أجنبية وعمليات اجنبية ما نسبته 99.9% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2020 نحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.1% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2021 نحو 450.3 مليار دينار، مقابل 158.5 مليار دينار في نهاية عام 2020، مسجلاً ارتفاعاً قدره 291.8 مليار دينار، أي بنسبة زيادة 184.2%. ويرجع ذلك إلى تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملة قابلة للتحويل:

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملة قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2021 نحو 289.1 مليار دينار، مقابل نحو 52.2 مليار دينار في نهاية عام 2020، مسجلاً ارتفاعاً قدره 236.9 مليار دينار، وبما نسبته

453.9%. ويعزى الجزء الأكبر في الزيادة إلى السبب ذاته وهو تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

- المساهمات والاستثمارات المحلية:

ارتفع رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2021 بمقدار 158.7 مليار دينار، وبما نسبته 5.2%، ليصل إلى 3.2 مليار دينار، مقارنة بما كان عليه في نهاية عام 2020 والبالغ 3.0 مليار دينار.

- المساهمات والاستثمارات الأجنبية:

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2021 بنحو 33.3 مليار دينار، وبنسبة بلغت 234.4%، ليصل إلى 47.5 مليار دينار، مقابل 14.2 مليار دينار في نهاية عام 2020، وتعود الزيادة الملحوظة في المساهمات والاستثمارات الأجنبية في الجزء الأكبر منها إلى إعادة التقييم، بعد تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

- قروض وسلفيات الخزانة العامة:

لم يطرأ أي تغير على رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2021، وبقي على هو عليه في نهاية عام 2020، والبالغ 84.1 مليار دينار.

- الأصول الأخرى:

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2021 نحو 26.5 مليار دينار، مقابل 4.9 مليار دينار في نهاية عام 2020، مظهرًا ارتفاعاً قدره 21.5 مليار دينار، أو ما نسبته 435.3%، ويرجع السبب في الزيادة المضطردة بشكل كبير إلى القروض الحسنة الممنوحة للمصارف التجارية والبالغة 9.9 مليار دينار، وكذلك إلى المبالغ تحت التسوية (حسابات جارية المصارف_ البيضاء)، والبالغة 10 مليار دينار.

- ثانياً: الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2021 انخفاضاً بلغ 6.3 مليار دينار، وبنسبة بلغت 15.4%، ليصل إلى نحو 34.6 مليار دينار، مقابل 40.9 مليار دينار في نهاية عام 2020.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع:

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2021 زيادة وقدرها 291.9 مليار دينار، ليصل إلى 450.3 مليار دينار، مقابل 158.5 مليار دينار في نهاية عام 2020. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع رصيد ودائع المصارف المحلية (مصارف تجارية ومصارف متخصصة) بنحو 5.9 مليار دينار، وبنسبة ارتفاع 13.3%، ليصل إلى 50.4 مليار دينار في نهاية عام 2021، مقابل 44.5 مليار دينار في نهاية عام 2020.

كما ارتفع رصيد ودائع الخزانة العامة بنحو 22.7 مليار دينار، أي ما نسبته 187.0%، ليصل في نهاية عام 2021 إلى 34.8 مليار دينار، مقابل 12.1 مليار دينار في نهاية عام 2020. وارتفع رصيد مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 66.1 مليار دينار، بما نسبته 228.3%، ليصل إلى 95.1 مليار دينار في نهاية عام 2021، مقابل 29.0 مليار دينار في نهاية عام 2020.

وسجل رصيد حسابات متنوعة ارتفاعاً بنحو 6.9 مليار دينار، أي ما نسبته 111.7%، ليصل إلى 13.0 مليار دينار في نهاية عام 2021، مقابل 6.1 مليار دينار في نهاية عام 2020. وكذلك سجل رصيد حسابات مصارف خارجية (المصرف الليبي الخارجي) زيادة بمقدار 2.1 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 228.7%، ليصل إلى 3.1 مليار دينار في نهاية عام 2021، مقابل 934.2 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغيير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2021، ليبقى على هو عليه في نهاية عام 2020، والبالغ 1.5 مليار دينار.

- الاحتياطات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطات والمخصصات ارتفاعاً بمقدار 54.2 مليار دينار، وبما نسبته 608.7%، ليصل إلى 63.1 مليار دينار في نهاية عام 2021، مقابل 8.9 مليار دينار في نهاية عام 2020، ويرجع السبب في ذلك لارتفاع قيمة إعادة التقييم بعد تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحد حقوق السحب الخاصة في نهاية العام 2020.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعاً قدره 134.0 مليار دينار، وبما نسبته 241.8% ليصل في نهاية عام 2021 إلى 189.3 مليار دينار، مقابل 55.4 مليار دينار في نهاية عام 2020، ويعود السبب في ذلك إلى إعادة التقييم بسبب تعديل سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، الذي تقدم ذكره. والجدول رقم (44) يوضح تطور أهم بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (44): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير
الأصول				
أولاً: أصول إصدار العملة:	40,862.3	34,575.4	-6,286.9	-15.4
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	40,815.4	34,528.5	-6,286.9	-15.4
2- ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية:	158,460.2	450,312.1	291,851.9	184.2
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	52,190.9	289,105.8	236,914.9	453.9
2- المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,188.1	158.7	5.2
3- المساهمات والاستثمارات الأجنبية	14,190.0	47,452.4	33,262.4	234.4
4- الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	84,107.0	84,107.0	-	-
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	-	-
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	84,107.0	84,107.0	-	-
5- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	-	-
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	0.0	0.0	-	-
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	19,850.7	19,850.7	-
6- الأصول الأخرى	4,942.9	26,458.8	21,515.9	435.3
اجمالي الأصول	199,322.5	484,887.5	285,565.0	143.3
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة:	40,862.3	34,575.4	-6,286.9	-15.4
1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	40,861.0	34,574.9	-6,286.1	-15.4
2- عملة لدى العمليات المصرفية	1.3	0.5	-0.8	-61.5
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:	158,460.2	450,312.1	291,851.9	184.2
1- الودائع (الحسابات الجارية):	92,662.3	196,323.9	103,661.6	111.9
- الخزانة العامة	12,117.1	34,771.9	22,654.8	187.0
- مؤسسات وأجهزة عامة	28,960.4	95,068.6	66,108.2	228.3
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	44,505.7	50,407.2	5,901.5	13.3
- حسابات متنوعة	6,144.9	13,005.9	6,861.0	111.7
- حسابات مصارف خارجية	934.2	3,070.3	2,136.1	228.7
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطيات ومخصصات أخرى	8,911.2	63,150.5	54,239.3	608.7
4- الخصوم الأخرى	55,386.7	189,337.7	133,951.0	241.8
اجمالي الخصوم	199,322.5	484,887.5	285,565.0	143.3

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

● أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي

تم افتتاح نشاط مصرف ليبيا المركزي، الذي تأسس في 1 أبريل من عام 1955، تحت اسم "المصرف الوطني الليبي"، وحلَّ بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أنشئت في عام 1951، ثم تم تغيير اسمه إلى "مصرف ليبيا" بموجب قانون البنوك لسنة 1963، ثم تغير اسمه في سبتمبر 1969 إلى الاسم الحالي، وهو "مصرف ليبيا المركزي". في هذا الصدد، يُجَدِّد مصرف ليبيا المركزي ويؤكد على أنه مؤسسة مالية مستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية، ويمثّل السلطة النقدية بها. وقد حدد قانون إنشاء المصرف المركزي، والقوانين اللاحقة له، والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) لعام 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لعام 2012م، أهداف المصرف المركزي، والتي أهمها المحافظة على الاستقرار النقدي والعمل على تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني في إطار السياسة العامة للدولة.

وتعد مدينة طرابلس مقر الإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته للمصارف التجارية وفروعها في جميع أنحاء الدولة من خلال فروعه في كل من بنغازي، وسرت، وسبها، وأقسام الإصدار في مدن غريان، والبيضاء، ومصراته. واصل مصرف ليبيا المركزي جهوده الحثيثة من أجل رفع أداء القطاع المصرفي، وتحسين مستوى خدماته، وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو فيه، وذلك من خلال تطوير وتنفيذ دور السياسة النقدية والمصرفية التي ينتهجها المصرف. وفيما يلي ملخص لأهم نشاطات إدارات المصرف لعام 2021:

● إدارة البحوث والإحصاء

قامت إدارة البحوث والإحصاء بإعداد البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة. كما قامت بالإشراف على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالإحصاءات الواردة من مختلف الجهات والمؤسسات والمصارف، ومن إدارات المصرف، وقامت بتبويبها وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها، وتتلخص تلك الأعمال خلال فترة التقرير، في الآتي:

- تجميع القوائم والبيانات المالية للمصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات والجهات الأخرى ذات العلاقة ومراجعتها، وإعداد تقارير عنها بشكل شهري.
 - إصدار النشرة الاقتصادية بشكل ربع سنوي خلال عام 2021.
 - إصدار كتيب ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2020.
 - إعداد عدد من الورقات والتقارير الاقتصادية التي تتناول تحليل تطور مؤشرات الاقتصاد الليبي.
 - إعداد الجداول الإحصائية للبيانات النقدية والمالية المختلفة، لأغراض التحليل المالي، ورصد الظواهر والتطورات الاقتصادية المحلية.
 - تزويد صندوق النقد الدولي، بالإحصاءات النقدية والمصرفية والمالية بشكل شهري.
 - متابعة الموقع الرسمي للمصرف، وتغذيته بالبيانات والإحصاءات النقدية والمالية والمصرفية، والتقارير المعدة للنشر على الموقع.
 - استيفاء الاستبيانات الواردة من المؤسسات الدولية.
- وفيما يخص مكتبة مصرف ليبيا المركزي بإدارة البحوث والإحصاء، فقد عملت الإدارة على تجديد ومتابعة الدوريات العربية التي تم الاشتراك فيها خلال العام 2021 مع الناشر مباشرة بالإضافة إلى الاستمرار في استقبال رواد المكتبة في الأيام المخصصة، حيث يتم تقديم كل المساعدات اللازمة لهم وتوجيههم وإرشادهم، والحرص على تهيئة وتوفير المناخ الملائم للاطلاع والدراسة داخل صالة المكتبة.
- **أنشطة إدارة الإصدار:**
- قامت إدارة الإصدار بتسيير أعمالها على الوجه الأكمل، في ظل ظروف استثنائية غير مسبوقة (جائحة كورونا)، والمتمثلة في إصدار العملة وتزويد المصارف التجارية وفروعها العاملة في ليبيا بجميع الفئات من العملة الورقية والمعدنية المختلفة، وفي الوقت نفسه استقبلت كميات من المبالغ المودعة من المصارف بهدف تحقيق الحد المطلوب من السيولة النقدية، وفق تعليمات المصرف المركزي بما في ذلك العملة القديمة غير الصالحة للتداول.
- وفيما يلي أهم أعمال التي قامت بها الإدارة خلال عام 2021:**
- تم خلال عام 2021، تزويد أقسام الإصدار والخزينة الفرعية طرابلس بالعملة المحلية لمواجهة احتياجات المصارف التجارية وفروعها موزعة على النحو التالي:

322.9 مليون دينار
1,325.1 مليون دينار
1,199.0 مليون دينار

الخزينة الفرعية طرابلس
قسم إصدار غريان
قسم إصدار سبها

2,846.9 مليون دينار

المجموع

- بلغ ما تم تزويده لإدارة العمليات المصرفية 452.2 مليون دينار، وبلغت المبالغ المزودة للمصارف التجارية ما قيمته 2,312.3 مليون دينار.
- بلغت المبالغ الواردة من الخارج (دار الطباعة) ما قيمته 521.0 مليون دينار، في حين بلغت العملة الواردة من إدارة العمليات المصرفية 6.8 مليون دينار، وبلغت العملة الواردة من المصارف التجارية ما قيمته 9,044.6 مليون دينار تقريباً.
- نظراً لتغيير سعر الصرف من قبل مجلس إدارة المصرف المركزي، فقد حدثت تدفقات نقدية كبيرة من العملة الورقية واردة من المصارف التجارية، الأمر الذي أدى بإدارة الإصدار باستئجار خزائن من المصارف التجارية لتخزين العملة الواردة القابلة للتداول.
- لم ترد أية مبالغ من العملة مزورة أو مزيفة، في حين قامت إدارة الإصدار عبر قسم الإتلاف والأقسام بالفروع، بإتلاف مبلغ من العملة الورقية التالفة، وغير صالحة للتداول خلال الفترة موضوع التقرير على النحو التالي:

جدول رقم (45): قيم العملة الورقية التي تم إتلافها

القيمة بمليون دينار	الفرع / القسم
2,200.0	طرابلس
2,962.5	فرع سبها
5,162.5	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

• أنشطة إدارة المدفوعات والتسويات:

في إطار خطة عمل مصرف ليبيا المركزي لتحقيق الشمول المالي ووصول الخدمات المصرفية لكل أفراد المجتمع، وفي ضوء إستراتيجية المصرف للتحويل الرقمي وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني، والحاجة إلى زيادة أعداد المعاملات الإلكترونية وإتاحة وسائل السداد والتحويل المختلفة لتلبية احتياجات العملاء تم إطلاق برنامج تطوير وسائل الدفع الإلكتروني عبر الموزع الوطني الذي يتكون من عدة مشاريع وفق إطار زمني محدد لكل

مشروع، حيث تم ربط المصارف التجارية غير المرتبطة مع الموزع الوطني وبدأت عملية الشروع في تنفيذ المشروع في ديسمبر 2021، وبلغت نسبة إنجاز المشروع 35%. كذلك تم ربط شركات الدفع الإلكتروني بالموزع الوطني، وتم البدء في هذه العملية في ديسمبر 2021.

مؤشرات نظم المدفوعات:

جدول رقم (46): تقارير وإحصائيات عن منظومة المقاصة- ECC

العام	عدد الصكوك بالغرفة اليدوية	النسبة المئوية %	عدد الصكوك بالغرفة الإلكترونية	النسبة المئوية %
2020	700,266	6.8	3,607,200	93.2
2021	921,191	5.0	3,377,762	95.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

■ مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال الموزع الوطني:

ارتفع عدد البطاقات النشطة بنسبة 24.4% في عام 2021 مقارنة بعام 2020، كذلك ارتفع عدد نقاط البيع بنسبة 51.5% عن السنة السابقة في حين ارتفع حجم التداول على نقاط البيع في عام 2021 بما نسبته 32.0%، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (47): مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال الموزع الوطني

العام	بطاقات نشطة	عدد أجهزة نقاط البيع	عدد الحركات على نقاط البيع	قيم الحركات (مليون دينار)
2020	537,210	12,448	15,748,817	2,113.5
2021	668,382	18,855	20,927,723	3,090.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

■ مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال الموزع الوطني:

ارتفع عدد البطاقات النشطة بنسبة 14.0% في عام 2021 مقارنة بعام 2020، وارتفعت عدد المحافظ الإلكترونية بنسبة 10.0%، كذلك ارتفع عدد نقاط البيع بنسبة 35.5% عن السنة السابقة في حين ارتفع حجم التداول على نقاط البيع في عام 2021 بما نسبته 21.0%، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (48): مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال الموزع الوطني

2021	2020	البيان	
201,659.0	174,966.0	تداول	بطاقات أو محافظ صادرة عن المصارف
1,076.0	569.0	تفاني	
135,929.0	128,499.0	المدار	
7,518.0	83.0	ميزا	
6,964.0	4,778.0	تداول	عدد أجهزة نقاط البيع
29.0	21.0	تفاني	
1,783.0	1,328.0	المدار	
789.0	123.0	ميزا	
3,989,187.0	4,182,051.0	تداول	عدد الحركات على نقاط البيع
3,774.0	4,045.0	تفاني	
1,123,542.0	776,138.0	المدار	
6,655.0	103.0	ميزا	
635.9	495.7	تداول	قيم الحركات (مليون دينار)
1.0	0.5	تفاني	
80.8	71.6	المدار	
2.9	0.033	ميزا	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

والجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي لنقاط البيع حسب المناطق للقطاع الخاص، حيث استحوذت المنطقة الغربية على النسبة الأكبر 67.0%، فيما توزعت النسب الأخرى على النحو التالي 19.0% المنطقة الجنوبية و14.0% المنطقة الشرقية و19.0% المنطقة الجنوبية و14.0% المنطقة الشرقية.

جدول رقم (49): التوزيع الجغرافي لنقاط البيع حسب المناطق للقطاع الخاص

المجموع حسب المناطق	2021	البيان	
6,217	4,286	تداول	المنطقة الغربية
	29	تفاني	
	1,320	المدار	
	582	ميزا	
1,336	1,076	تداول	المنطقة الشرقية
	0	تفاني	
	84	المدار	
	176	ميزا	
1,789	1,602	تداول	المنطقة الجنوبية
	0	تفاني	
	86	المدار	
	101	ميزا	
9,342			المجموع

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الميزانية المُجمّعة للمصارف

● المصارف التجارية

شهدت الميزانية المُجمّعة للمصارف نهاية عام 2021، تطورات في مجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليبلغ إجمالي الأصول داخل الميزانية المُجمّعة نحو 135,977.2 مليون دينار، مقابل 126,107.9 مليون دينار في نهاية عام 2020، بارتفاع قدره 9,869.2 مليون دينار، أي بمعدل 7.8%.

وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية المُجمّعة للمصارف:

جدول رقم (50): الميزانية المُجمّعة للمصارف التجارية

"مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول:				
1- نقدية بالخزائن	1,146.8	2,871.5	1,724.7	150.4
- عملة محلية	1,128.9	2,775.1	1,646.2	145.8
- عملة أجنبية	17.9	96.4	78.5	439.1
2- حسابات المقاصة	5,584.8	6,041.0	456.2	8.2
- المقاصة بين المصارف	2,392.8	2,432.9	40.1	1.7
- المقاصة بين الفروع	3,192.0	3,608.1	416.1	13.0
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	89,836.6	89,916.8	80.2	0.1
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	85,363.2	78,625.2	-6,738.0	-7.9
- ودائع تحت الطلب	68,245.0	64,455.6	-3,789.4	-5.6
- شهادات الإيداع	17,118.2	14,169.6	-2,948.6	-17.2
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	1,262.5	766.6	-495.9	-39.3
- ودائع تحت الطلب	1,245.1	766.6	-478.5	-38.4
- ودائع زمنية	17.4	0.0	-17.4	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	523.4	1,734.1	1,210.7	231.3
- ودائع تحت الطلب	523.4	1,734.1	1,210.7	231.3
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	2,687.6	8,790.9	6,103.3	227.1
- ودائع تحت الطلب	2,255.6	7,260.4	5,004.8	221.9
- ودائع زمنية	432.0	1,530.6	1,098.6	254.3
4- الاستثمارات	4,256.6	4,445.1	188.5	4.4
5- القروض والتسهيلات	16,996.9	19,637.5	2,640.6	15.5
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,495.7	4,618.6	122.9	2.7
- السلف الاجتماعية (تشمل قروض المراجعة للأفراد)	3,036.5	4,819.3	1,782.8	58.7
- قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	9,464.7	10,199.6	734.9	7.8
6- الأصول الثابتة	1,986.8	2,287.4	300.6	15.1
7- الأصول الأخرى	6,299.4	10,778.0	4,478.6	71.1
إجمالي الأصول	126,107.9	135,977.2	9,869.3	7.8
الحسابات المقابلة	28,611.1	45,635.7	17,024.6	59.5
الإجمالي الكلي للأصول	154,719.0	181,612.8	26,893.8	17.4

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	102,194.2	92,113.7	-10,080.5	-9.9
- الودائع تحت الطلب	86,736.7	69,429.8	-17,306.9	-20.0
- الودائع الزمنية	2,134.3	2,180.4	46.1	2.2
- الودائع الادخارية	437.6	315.1	-122.5	-28.0
- أوامر الدفع	5,793.9	3,673.1	-2,120.8	-36.6
- التأمينات النقدية	7,091.6	16,515.2	9,423.6	132.9
2- الاقتراض من المصارف والجهات الأخرى	35.2	33.3	-1.9	-5.4
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	220.4	144.7	-75.7	-34.3
4- حقوق الملكية	6,846.3	7,578.7	732.4	10.7
- رأس المال المدفوع	4,508.0	4,772.6	264.6	5.9
- الاحتياطي القانوني	663.5	799.8	136.3	20.5
- احتياطي غير مخصصة	50.3	61.4	11.1	22.1
- أرباح العام	608.7	1,176.9	568.2	93.4
- الأرباح المرحلة والقابلة للتوزيع	1,015.9	768.1	-247.8	-24.4
5- المخصصات	5,587.2	7,386.6	1,799.4	32.2
6- المتوعات والخصوم الأخرى	11,224.6	8,869.4	-17,495.5	-155.9
إجمالي الخصوم	126,107.9	135,977.1	9,869.2	7.8
الحسابات المقابلة	28,611.1	45,635.7	17,024.6	59.5
الإجمالي الكلي للخصوم	154,719.0	181,612.8	26,893.8	17.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- هيكل البنود المكونة للأصول في الميزانية المجمعة للمصارف:

تواصلت هيمنة ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي، بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي المطلوب، على كونها المكون الرئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث شكّلت نحو 57.8% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2021. في حين ارتفعت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية في هيكل الموجودات لتسجل نحو 14.4% من الإجمالي مقارنة بـ 13.5% في عام 2020.

جدول رقم (51) هيكل البنود المكونة للأصول

"نسبة مئوية"

البند	2020	2021
الأصول:		
1- نقدية بالخزائن	0.9%	2.1%
2- حسابات المقاصة	4.4%	4.4%
3- الودائع لدى المصرف المركزي	67.7%	57.8%
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	1.0%	0.6%
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	0.4%	1.3%
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	2.1%	6.5%
7- الاستثمارات	3.4%	3.3%
8- القروض والتسهيلات	13.5%	14.4%
9- الأصول الثابتة	1.6%	1.7%
10- الأصول الأخرى	5.0%	7.9%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المُجمّعة للمصارف:
- بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المُجمّعة للمصارف في عام 2021، فإن ودائع الغير لدى المصارف (ودائع العملاء) تمثل المصدر الرئيسي للتمويل، مشكّلة ما نسبته 67.7% من إجمالي مصادر أموال المصارف، مقارنة بنحو 81.0% في عام 2020.
- فيما شكلت حقوق الملكية نحو 5.6% من إجمالي مصادر أموال المصارف في عام 2021، مقابل نسبة 5.4% في عام 2020.
- جدول رقم (52) هيكل البنود المكونة للخصوم

"نسبة مئوية"

2021	2020	البند
		الخصوم
67.7%	81.0%	1- ودائع الغير لدى المصارف
0.0%	0.0%	2- الاقتراض من المصرف المركزي
0.1%	0.2%	3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين
5.6%	5.4%	4- حقوق الملكية
5.4%	4.4%	5- المخصصات
21.1%	8.9%	6- المتنوعات والخصوم الأخرى

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

"

تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المُجمعة للمصارف

- أولاً: جانب الأصول

1- النقدية:

أ- النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة:

ارتفع رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 2,180.9 مليون دينار أي بمعدل 32.4%، لتصل إلى 8,912.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، مقابل 6,731.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، بسبب ارتفاع بندي النقد بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بين المصارف بمقدار 1,724.7 مليون دينار و456.2 مليون دينار على التوالي في نهاية عام 2021 مقارنة بعام 2020، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (53): النقدية بالصندوق وحسابات المقاصة

" مليون دينار "

البيان	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
النقدية بالخزائن:	1,146.8	2,871.5	1,724.7	150.4
عملة محلية	1,128.9	2,775.1	1,646.2	145.8
عملة أجنبية	17.9	96.4	78.5	439.1
إجمالي حسابات المقاصة	5,584.8	6,041.0	456.2	8.2
المقاصة بين المصارف	2,392.8	2,432.9	40.1	1.7
المقاصة بين الفروع	3,192.0	3,608.1	416.1	13.0
الإجمالي	6,731.6	8,912.5	2,180.9	32.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ب- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد أرصدة وودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى ولدى المصارف الخارجية نحو 89,916.8 مليون دينار في نهاية عام 2021، مقابل 89,836.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، مرتفعة بشكل طفيف بقيمة 80.2 مليون دينار، نتيجة لارتفاع الأرصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (54) الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى:	72,269.0	74,216.6	1,947.6	2.7
المصرف المركزي	68,245.0	64,455.6	-3,789.4	-5.6
المصارف المحلية	1,245.1	766.6	-478.5	-38.4
المصرف الليبي الخارجي	523.4	1,734.1	1,210.7	231.3
المراسلين بالخارج	2,255.6	7,260.4	5,004.8	221.9
ودائع زمنية:	17,567.6	15,700.2	-1,867.4	-10.6
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	17,118.2	14,169.6	-2,948.6	-17.2
المصارف المحلية	17.4	0.0	-17.4	-
المصرف الليبي الخارجي	0.0	0.0	0.0	-
لدى المراسلين بالخارج	432.0	1,530.6	1,098.6	254.3
الإجمالي	89,836.6	89,916.8	80.2	0.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الاستثمارات:

سجل إجمالي رصيد الاستثمارات نهاية عام 2021 نحو 4,445.1 مليون دينار، مقابل 4,256.6 مليون دينار في نهاية عام 2020، مرتفعاً بمقدار 188.5 مليون دينار. هذا الارتفاع جاء نتيجة لزيادة الاستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (55): الاستثمارات

"مليون دينار"

البيان	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزانة	3,000.0	3,000.0	0.0	0.0
استثمارات في الشركات العامة	562.3	564.7	2.4	0.4
استثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	599.5	783.5	184.0	30.7
استثمارات أخرى	94.9	96.9	2.0	2.2
الإجمالي	4,256.6	4,445.1	188.5	4.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- القروض والتسهيلات الائتمانية:

ارتفع إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 16,996.9 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 19,637.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو قدره 15.5%. وقد شكّلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة ما نسبته 21.3% من إجمالي الخصوم الإيداعية، و14.4% من إجمالي الأصول. وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2021 نحو 13,165.8 مليون دينار، ما يمثل 67.0% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، بينما شكّل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة المتبقية البالغة 33.0%، والتي بلغت قيمتها نحو 6,471.7 مليون دينار. وبتحليل مكونات المحفظة الائتمانية، يتضح أن الارتفاع في إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف يُعزى إلى الزيادة في بندي قروض المراجعة للأفراد (السلف الاجتماعية) والقروض الأخرى.

جدول رقم (56): رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف

" مليون دينار "

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
السلفيات والسحب على المكشوف	4,495.7	4,618.6	122.9	2.7
قروض المراجعة للأفراد *	3,036.5	4,819.3	1,782.8	58.7
القروض الأخرى	9,464.7	10,199.6	734.9	7.8
إجمالي القروض والتسهيلات	16,996.9	19,637.5	2,640.6	15.5
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,549.3	3,680.3	131.0	3.7
صافي القروض والتسهيلات	13,447.6	15,957.2	2,509.6	18.7

(*) يشمل رصيد السلف الاجتماعية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

جدول رقم (57): توزيع القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع

(خاص وعام)

" مليون دينار "

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,918.2	6,471.7	553.5	9.4
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	11,078.7	13,165.8	2,087.1	18.8
الإجمالي	16,996.9	19,637.5	2,640.6	15.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصرف:

انخفضت ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية) لدى المصارف بشكل كبير بمقدار 10,080.6 مليون دينار من 102,194.2 مليون دينار في نهاية عام 2020، إلى 92,113.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل بلغ 9.9%. وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 79.4% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 20.3% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.3% فقط من إجمالي الودائع.

جدول رقم (58): جدول ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية)

"مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	86,736.7	69,429.8	-17,306.9	-20.0
الودائع الزمنية	2,134.3	2,180.4	46.1	2.2
الودائع الادخارية	437.6	315.1	-122.5	-28.0
أوامر الدفع	5,793.9	3,673.1	-2,120.8	-36.6
التأمينات النقدية	7,091.6	16,515.2	9,423.6	132.9
الإجمالي	102,194.2	92,113.6	-10,080.6	-9.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع:** انخفضت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع بشكل كبير في نهاية عام 2021 بمقدار 19,427.7 مليون دينار لتسجل 73,102.9 مليون دينار مقارنة بـ 92,503.6 مليون دينار في عام 2020.
- **الودائع لأجل والتأمينات النقدية:** ارتفع بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية عام 2021 بمقدار 9,469.7 مليون دينار لتسجل 18,695.6 مليون دينار مقابل 9,225.9 مليون دينار في عام 2020.

معظم هذه الزيادة في بند التأمينات النقدية والتي هي مقابل الاعتمادات المستندية.

- **الودائع الادخارية:** انخفض رصيد الودائع الادخارية في نهاية عام 2021 بمقدار 122.5 مليون دينار ليسجل 315.1 مليون دينار مقابل 437.6 مليون دينار في نهاية عام 2020. وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة): فقد انخفضت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام 2021 بمقدار 4,809.1 مليون دينار لتصل إلى 36,811.6 مليون دينار، منها 11,533.8 مليون دينار كودائع حكومية

والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 41,620.7 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام 2020.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد انخفضت أيضاً في نهاية عام 2021 بمقدار 5,271.5 مليون دينار وبنسبة 8.7% لتسجل نحو 55,302.0 مليون دينار مقارنة بنحو 60,573.5 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2021.

جدول رقم (59): توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة)

"مليون دينار"

البنء	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	41,620.7	36,811.6	-4,809.1	-11.6
- ودائع حكومية	12,093.5	11,533.8	-559.7	-4.6
- ودائع القطاع العام	29,527.2	25,277.9	-4,249.3	-14.4
ودائع القطاع الخاص	60,573.5	55,302.0	-5,271.5	-8.7
- الأفراد	38,908.5	29,161.3	-9,747.2	-25.1
- الشركات والمؤسسات	21,665.0	26,140.7	4,475.7	20.7
الإجمالي	102,194.2	92,113.7	-10,080.5	-9.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 144.7 مليون دينار في نهاية عام 2021، منخفضاً عما كان عليه في نهاية عام 2020، وهذه الحسابات المكشوفة لدى المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تأخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة.

جدول رقم (60): الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

"مليون دينار"

البيان	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	220.4	144.7	-75.7	-34.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- حقوق الملكية:

ارتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 6,846.3 مليون دينار في نهاية عام 2020، ليصل إلى 7,578.7 مليون دينار في نهاية عام 2021، نتيجة الزيادة في رأس المال المدفوع لبعض المصارف، وكذلك الاحتياطات القانونية وغير المخصصة. فيما سجلت أرباح المصارف قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2021 ارتفاعاً قياسيًّا بمعدل 93.4 % لتسجل 1,176.9 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2020 والبالغة نحو 608.7 مليون دينار.

جدول رقم (61): حسابات رأس المال

"مليون دينار"

البيان	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
رأس المال المدفوع	4,508.0	4,772.6	264.6	5.9
الاحتياطي القانوني	663.5	799.8	136.3	20.5
احتياطات غير مخصصة	50.3	61.4	11.1	22.1
أرباح العام	608.7	1,176.9	568.2	93.4
الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع	1,015.9	768.1	-247.8	-24.4
الإجمالي	6,846.3	7,578.7	732.4	10.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاعاً بمقدار 1,799.4 مليون دينار في نهاية عام 2021 ليصل إلى 7,386.6 مليون دينار، مقابل 5,587.2 مليون دينار في نهاية عام 2020، وتركزت الزيادة في بند مخصص تقييم أسعار الصرف كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (62): المخصصات

"مليون دينار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,549.3	3,680.3	131.0	3.7
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	862.3	916.4	54.1	6.3
مخصصات عامة	1,171.2	1,261.3	90.1	7.7
مخصص تقييم أسعار الصرف	4.4	1,528.6	1,524.2	34,719.0
الإجمالي	5,587.2	7,386.6	1,799.4	32.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

• المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2021، إلى ارتفاع إجمالي الأصول داخل الميزانية بنحو 1,222.8 مليون دولار، ليصل إلى 18,843.8 مليون دولار، مقابل 17,621.0 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بمعدل 6.9%.

وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية:

- أولاً: جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير:

ارتفع رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مجمله بمعدل 17.9% وبمبلغ 215.0 مليون دولار، ليصل رصيده إلى 15,334.7 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 13,003.7 مليون دولار في نهاية عام 2020، والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية والأرصدة وودائع لأجل لدى الغير:

جدول رقم (63): نقدية وأرصدة لدى الغير

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
نقدية بالخبزينة	4.6	2.6	-43.5
أرصدة لدى المصارف:			
- حسابات جارية - مصرف ليبيا	604.4	279.4	-53.8
- حسابات جارية لدى المصارف	4,128.7	2,417.6	-41.4
- وودائع لأجل لدى المصارف	8,032.1	12,635.1	57.3
- شهادات الإيداع	233.9	0.0	-
المجموع	13,003.7	15,334.7	17.9

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- محافظ استثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ استثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات استثمارية دولية، حيث يتم استثمار أموال المحفظة في أدوات مالية متنوعة.

وبلغ رصيد هذا البند 152.0 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل مبلغ 281.5 مليون دولار في نهاية عام 2020.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير:

بلغ رصيد هذا البند 523.9 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 1,297.6 مليون دولار في نهاية عام 2020 مسجلاً بذلك معدل انخفاض بلغت نسبته 59.6% وبمقدار 773.7 مليون دولار.

وفيما يلي جدول يبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (64): التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	743.2	44.1	-94.1
قروض محلية	103.3	34.5	-66.6
قروض دولية	441.9	442.6	0.2
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	241.8	228.0	-5.7
قروض وسلف للموظفين	8.12	4.5	-64.8
إجمالي القروض والتسهيلات	1,543.0	753.6	-51.2
المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	245.3	229.8	-6.3
صافي القروض والتسهيلات	1,297.6	523.9	-59.6

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 502.1 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 554.0 مليون دولار في نهاية عام 2020 بانخفاض قدره 51.9 مليون دولار، حيث تركز معظم الانخفاض في الاستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها إلى 151.1 مليون دولار في نهاية عام 2021. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (65): استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	362.0	351.0	-3.0
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	192.0	151.1	-21.3
الإجمالي	554.0	502.1	-9.4

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- الاستثمارات الأخرى:

يمثل هذا البند كلا من الاستثمارات العقارية، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2021 التطورات التالية:

- بلغ رصيد بند الاستثمارات العقارية 27.6 مليون دولار مثلما كان عليه في عام 2020.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مبلغ 23.6 مليون دولار في نهاية عام 2021 مقابل 23.1 مليون دولار في نهاية عام 2020 أي بانخفاض وقدره 1.4 مليون دولار.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة 2,099.0 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 2,172.4 مليون دولار، بانخفاض مقداره نحو 73.4 مليون دولار.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى:

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 190.6 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 280.4 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بانخفاض قدره 89.8 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

جدول رقم (66): أرصدة مدينة وأصول أخرى

"مليون دولار"			
البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.29	50.2	-13.8
إيرادات فوائد مستحقة	27.2	20.5	-24.6
أرصدة مدينة متنوعة	413.3	328.5	-20.5
أصول ثابتة بالطريق	0.54	30.5	-1.9
الإجمالي	441.3	349.8	-20.7

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

7- الأصول الثابتة:

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2021 بعد خصم المخصصات 9.5 مليون دولار مقابل 10.0 مليون دولار في نهاية عام 2020.

- ثانياً: الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 6,304.0 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 2,648.9 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بارتفاع قدره 3,655.1 مليون دولار بنسبة 138.0%، نتيجة لارتفاع ودائع المصرف المركزي. وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف:

جدول رقم (67): ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	2,285.4	5,817.9	154.6
- حسابات جارية	253.7	237.2	-6.5
- ودائع لأجل	2,031.7	5,580.8	174.7
أرصدة للمصارف الأخرى	363.5	486.0	33.7
- حسابات جارية	358.9	483.0	34.6
- ودائع لأجل	4.6	3.0	-34.8
الإجمالي	2,648.9	6,304.0	138.0

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- ودائع العملاء :

انخفض رصيد هذا البند بمقدار 2,334.8 مليون دولار، وبنسبة 24.1% ليصل رصيده إلى 7,333.7 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 9,668.5 مليون دولار في نهاية عام 2020، حيث تركّز هذا الانخفاض في بند ودائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (68): ودائع العملاء

"مليون دولار"

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	7,852.7	5,639.0	-28.2
ودائع لأجل	1,705.4	1,585.6	-7.0
ودائع مجمدة	109.4	108.5	-0.8
الحسابات الجارية غير المتحركة	1.1	0.6	-45.5
الإجمالي	9,668.5	7,333.7	-24.1

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

3- التأمينات النقدية:

انخفض رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 4.8 مليون دولار ليصل إلى 490.3 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 495.1 مليون دولار في نهاية عام 2020. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (69): التأمينات النقدية

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	225.7	221.4	-1.9
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	269.4	268.9	-0.2
الإجمالي	495.1	490.3	-1.0

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- أرصدة دائنة والتزامات أخرى:

بلغ رصيد هذا البند 119.2 مليون دولار في نهاية عام 2021 مقابل 229.5 مليون دولار في نهاية عام 2020، مسجلاً بذلك انخفاضاً وقدره 110.3 مليون دولار وما نسبته 48.1%.

جدول رقم (70): أرصدة دائنة والتزامات أخرى

البيان	2020	2021	معدل التغير (%)
مصاريف وفوائد مستحقة	13.8	14.2	2.9
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	215.7	105.0	-51.3
الإجمالي	229.5	119.2	-48.1

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- مخصصات أخرى:

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 257.3 مليون دولار في نهاية عام 2021 مقابل 244.4 مليون دولار في نهاية عام 2020.

6- حقوق المساهمين وأرباح العام:

- رأس المال المكتتب فيه والمدفوع:

حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي، مقسم إلى (30,000,000) سهم اسمي، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.

- **الاحتياطيات:** سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 524.6 مليون دولار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الاحتياطي العام نحو 282.7 مليون دولار و 661.7 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2021.
- **حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2021** أرباحاً وقدرها 28.5 مليون مقابل 47.5 مليون دولار خلال عام 2020.

جدول رقم (71): المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

"مليون دولار"

البند	2020	2021	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول:				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	12,992.1	15,333.3	2,341.2	18.0
محافظ استثمارية	263.7	134.2	-129.5	-49.1
تسهيلات وقروض (بالصافي)	1,297.7	523.9	-773.8	-59.6
استثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	554.0	502.1	-51.9	-9.4
استثمارات محققة بها للاستحقاق	23.1	23.6	0.5	2.2
استثمارات عقارية	27.6	27.6	0.0	0.0
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	2,172.4	2,099.0	-73.4	-3.4
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	280.4	190.6	-89.8	-32.0
أصول ثابتة (بالصافي)	10.0	9.5	-0.5	-5.0
مجموع الأصول	17,621.0	18,843.8	1,222.8	6.9
الالتزامات				
ودائع المصارف	2,648.9	6,303.9	3,655.0	138.0
ودائع الزبائن	9,668.5	7,333.7	-2,334.8	-24.1
قروض محافظ استثمارية مدارة من قبل الغير	23.5	-	-	-
التأمينات النقدية	495.1	490.3	-4.8	-1.0
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	229.6	119.2	-110.4	-48.1
مخصصات أخرى	244.4	257.3	12.9	5.3
مجموع الالتزامات	13,310.0	14,504.4	1,194.4	9.0
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمنفوع	3,000.0	3,000.0	-	-
الاحتياطي القانوني	524.6	524.6	-	-
احتياطي الطوارئ	282.7	282.7	-	-
الاحتياطي العام	661.7	661.7	-	-
أرباح مرحلة	-254.4	-254.4	-	-
أرباح محتجزة	48.9	96.4	47.5	97.1
مجموع حقوق المساهمين	4,263.5	4,311.0	47.5	1.1
أرباح العام	47.5	28.5	-19.0	-40.0
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	4,311.0	4,339.5	28.5	0.7
مجموع الخصوم	17,621.0	18,843.9	1,222.9	6.9
لتزامات عرضية وارتباطات	2,675.2	3,094.5	419.3	15.7

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

• الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية:

تأسس الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي عام 2009، برأس مال قدره 20.0 مليار دينار ليبي، وتتلخص أهم أعمال الصندوق في الآتي:

- الاستثمار في مجالات التعليم والصحة وقطاعات البناء والتشييد.
- تنفيذ مشروعات البنية التحتية.
- الاستثمار في قطاع السياحة.
- الاستثمار في قطاعات الزراعة والصيد البحري.
- الاستثمار في قطاع النفط والغاز.
- الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات.

وقد أظهرت الميزانية العمومية للصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية، أن مجموع الأصول خلال عام 2021، قد بلغت نحو 12,079.5 مليون دينار ليبي. شكلت منها الأرصدة لدى المصارف ما نسبته 80.4% وبقيمة 9,716.8 مليون دينار ليبي، كما شكلت الاستثمارات ما نسبته 18.2% من إجمالي الأصول لتصل إلى نحو 2,192.5 مليون دينار ليبي، لتشكل باقي الأصول النسبة المتبقية بنسبة 1.4%.

فيما بلغ رأس مال الصندوق نحو 12,000.0 مليون دينار ليبي، ليشكل ما نسبته 99.3% من إجمالي الخصوم، وبلغ الاحتياطي القانوني نحو 26.9 مليون دينار مشكلاً بذلك ما نسبته 0.2% من إجمالي الخصوم، كما بلغ رصيد الدائنين نحو 6.6 مليون دينار ليبي، ليشكل نسبة 0.1% من إجمالي الخصوم. وشكلت باقي الخصوم النسبة الباقية بنسبة 0.4%.

هذا وقد بلغت إيرادات الصندوق (بدون الأرباح المرحلة) خلال العام موضوع التقرير نحو 0.9 مليون دينار ليبي، في حين بلغت المصروفات نحو 7.3 مليون دينار ليبي، مظهرًا بذلك عجزاً مقداره 6.4 مليون دينار ليبي.

جدول رقم (72): أصول وخصوم الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية
خلال عام 2021

"مليون دينار"

القيمة	جانب الخصوم
12,000.0	رأس المال
26.9	الاحتياطي القانوني
6.6	الدائون
0.2	ضمانات لدى الغير
0.7	أتعاب مهنية
0.4	مصاريف مستحقة
0.8	مخصص إجازات العاملين
43.9	أرباح* / خسائر
12.079.5	اجمالي الخصوم
القيمة	جانب الأصول
9,716.8	الأرصدة بالمصارف
0.01	رصيد الخزينة
58.3	مدينون متنوعون
2,192.5	الاستثمارات
1.1	الأصول الثابتة - بالصافي
5.0	الأصول غير الملموسة
0.3	مصاريف مدفوعة مقدما
97.5	حسابات تحت التسوية
0.001	ضمانات لدى الغير
4.2	أصول تحت التكوين
3.8	دراسات وأبحاث المشاريع
12.079.5	إجمالي الأصول

المصدر: الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية
*أرباح مرحلة

انتهى التقرير،،،

